

مذهب

الفيلسوف ابن رشد

في ضوء النقل والعقل

تأليف

د. عبد القادر بن محمد الغامدي

أستاذ العقيدة المشارك بجامعة الباحة





مذهب
الفيلسوف ابن رشد
في ضوء النقل والعقل



مُحْفَوظَةٌ
جَمِيعُ حَقُوقِهَا

الطبعة الأولى

١٤٤٢ هـ - ٢٠٢١ م

دار النبلاء للطباعة والنشر والتوزيع

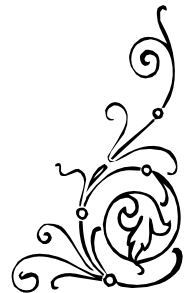
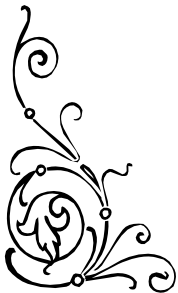
القاهرة ٠١٠٢٩٢٨٩٢٨٣

مكتبة زاد الراوي

المدينة المنورة - أمام البوابة الجنوبية للجامعة الإسلامية

جوال: ٠٥٤٢٦٥٨٢٠٨

al.rawi.zd@gmail.com





مذهب

الفيلسوف ابن رشد

في ضوء النقل والعقل

تأليف

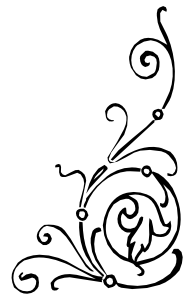
د. عبد القادر بن محمد الغامدي

أستاذ العقيدة المشارك بجامعة الباحة





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وسلم تسليماً كثيراً، أما بعد:

فتأتي هذه الدراسة في هذا الوقت الذي انتشر فيه الاقبال على الفلسفة، والتي يعتبر الرد عليها في هذا الزمان من أوجب فروض الكفايات، بل كان يحيى بن يحيى شيخ البخاري ومسلم ويحيى ابن معين، يقولان: (الذب عن السنة أفضل من الجهاد في سبيل الله)^(١). ونحوه عن الحميدي شيخ البخاري قال: (والله لأن أغزو هؤلاء الذين يردون حديث رسول الله ﷺ أحب إلي من أن أغزو عدتهم من الأتراك)^(٢).

وفي العالم العربي اليوم والغربي والشرقي، لا زالت الفلسفة لها مدارسها، والأقسام الخاصة بها، والناس الذين يذبون عنها، ويتفرغون لها، معجبين بها مَهْوُولِينَ لَشَأْنِهَا، عميت أبصارهم وطُمست بصائرهم عن نور الشريعة، وعن معجزاتها الباهرة، وأدلتها الفارحة. ويتخرج الكثير من الطلاب اليوم في أقسامها، يونانيها، ومحدثها، ومعاصرها، ومعلوم ما تتضمنه الفلسفة من مناقضة للوحي والنبوت، ومضادة للمقصد المطلوب من المخلوقات، وهي الداعية إلى عدم التلقي عن الأنبياء، وإلى تأليه متعلميها، وجرأتهم على الدين، والوصول بهم إلى غاية الإلحاد والزندقة والتعطيل.

(١) انظر: سير أعلام النبلاء (١٠/٥١٨)، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٤/١٣).
(٢) رواه الهروي في ذم الكلام وأهله (٢/٧١)، وأورده الذهبي عن الفريسي بسنده في سير أعلام النبلاء (١٠/٦١٩).

أهمية الرجوع للوحي المعصوم:

والوحي هو النور المبين، والصراط المستقيم، من ابتغى الهدى في غيره أضله الله، ومن تركه من جبار قصمه الله، وفيه الأدلة العقلية ومنتضمن للأدلة العقلية التي لا يهتدي البشر إلى قريب منها، وربما حصل ذلك مع وعورة الطريق، وكل ما صح من ذلك قد جاء في القرآن بأيسر الطرق، وأوضحها وأجلاها، فالوحي هو النعمة الكبرى، والنور التام، الكافي لهداية الخلق، والرد على من ندد.

ومعرفة اشتمال الوحي على هذه الطرق العقلية عن يقين فضل من الله تعالى؛ قال تعالى: ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [يُونُسَ: ٥٨].

ومن علامة التوفيق، أن تجد الشخص مشتغلا به، شاغلا غيره به، فإن دافع عنه فمنه كما قال تعالى: ﴿وَجَاهِدْهُمْ بِهِ جِهَادًا كَبِيرًا﴾ [الْفُرْقَانُ: ٥٢]، ومن السنة الشريفة، ومن كلام من رسخ فيه من السلف الصالح رحمهم الله، وبما يفتحه الله مما يوافقه، ويؤيده، ويجادل عنه، من المعقولات، والحقائق العلمية الحسية. فتجد عليه أثر الوحي، من السكينة والطمأنينة والوقار، يقول الشاطبي رحمته الله: (إن الكتاب قد تقرر أنه كلية الشريعة، وعمدة الملة، وينبوع الحكمة، وآية الرسالة، ونور الأبصار والبصائر، وأنه لا طريق إلى الله سواه، ولا نجاة بغيره، ولا تمسك بشيء يخالفه. وهذا كله لا يحتاج إلى تقرير واستدلال عليه؛ لأنه معلوم من دين الأمة، وإذا كان كذلك لزم ضرورة لمن رام الاطلاع على كليات الشريعة، وطمع في إدراك مقاصدها، واللاحق بأهلها؛ أن يتخذ سميره وأنيسه، وأن يجعله جليسه على مر الأيام والليالي، نظراً وعملاً لا اقتصاراً على



أحدهما؛ فيوشك أن يفوز بالبغية، وأن يظفر بالطلبة، ويجد نفسه من السابقين وفي الرعيل الأول، فإن كان قادرًا على ذلك ولا يقدر عليه إلا من زاول ما يعينه على ذلك من السنة المبيّنة للكتاب، وإلا فكلام الأئمة السابقين والسلف المتقدمين آخذ بيده في هذا المقصد الشريف، والمرتبة المنيفة^(١).

فذكر معه ما بينه ويفسره من السنة الشريفة، وكلام الأئمة، وقد ذكر الخطيب^(٢)، وغيره عن عبده بن زياد الأصبهاني من قوله، وعند ابن عبد البر^(٣) أن الإمام أحمد أنشده أيضًا لولده:

دين النبي محمد أخبار نعم المطية للفتى الآثار
لا تُخدعنَّ عن الحديث وأهله فالرأي ليلٌ والحديث نهار
ولربما غلط الفتى سبل الهدى والشمس بازغة لها أنوار

وروى اللالكائي^(٤) عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (والله ما أظن على ظهر الأرض اليوم أحدًا أحب إلى الشيطان هلاكًا مني، فليل: وكيف؟ فقال: والله إنه ليحدث البدعة في مشرق أو مغرب، فيحملها الرجل إليّ، فإذا انتهت إليّ قمعتها بالسنة فتردُّ عليه).

ولو عرضت هذه الفلسفات على أئمة السنة لكفونا أمر الرد عليها بالحجج النقلية والعقلية، ما لا يستطيعه من بعدهم.

ومعلوم ما كان عليه حال الناس قبل بعثة الأنبياء، وقد كان فيهم الفلاسفة والعباقرة والأطباء والمهندسون وغيرهم، فما أغنوا عن الناس

(١) الموافقات (٣/٣٤٦).

(٢) شرف أصحاب الحديث ص ٧٦.

(٣) جامع بيان العلم وفضله (٢/٣٥).

(٤) شرح اصول الاعتقاد (١٢).



شيئًا، إلا ظاهرًا من الحياة الدنيا. فلما بعث الله نبينا محمد ﷺ أخرج الله به الناس من الظلمات إلا النور، وأتى بخيري الدنيا والآخرة. وقال تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ نَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣] وقال تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: ٩]. فأضاءت الدنيا بعد ظلامها، وتقدمت البشرية بسبب ذلك في شتى الجوانب النافعة، وما هذه الحضارة الغربية كلها النافع منها إلا من آثار بعثته ﷺ، بما جاء به من عند الله تعالى، فمن المعلوم أن أوروبا كانت في ظلام وتخلف في دنياهم مع كفرهم حتى وصلهم نور القرآن لما خالطوا المسلمين، ووصل منهجه إليهم فانتفعوا به، مع أنهم لم يؤمنوا به.

ولما علم شياطين الجن والانس ما يثمره الوحي للخلق، سعوا في محاربتة، وصرف الناس عنه بشتى الطرق، واخترعوا بدعا قبيحة، وعارضوه بطرق شتى؛ فتارة بالقول بخلق القرآن، فإنه إن كان مخلوقًا زال تقديسه والتحاكم إليه واليقين بما فيه، وصح عندهم نقده. وتارة برد الحديث الصحيح بحجة أنه آحاد لا يفيد القطع، فتركت جمهور أحاديث الصحيحين، وتارة بطاغوت المجاز-وهو الذي لم تجتمع شرائطه-. وتارة بالتأويل والقياس الفاسدين، الذين هما ملاذ كل من تزندق وخاف من سيف الشرع. وتارة بالزعم بأن الوحي ليس فيه عقليات بينات. وتارة بالزعم أن الوحي أدلة لفظية لا تفيد اليقين، وهو بهتان عظيم، من أعظم البهتان. وتارة بالطعن في حملة الشريعة، من الصحابة رضوان الله عليهم ومن سار على نهجهم. وتارة بمعارضة الوحي بالكشف والذوق، أو بآراء الرجال. وتارة بتفسيره من غير أهله، وفهمه على غير مراد منزله ﷺ. وتارة بالزعم أن له باطنًا غير الظاهر. وتارة بحجة أن من الناس من لا يحتاج للأنبياء، وأن هناك من هم أفضل منهم كاعتقاد الملاحدة وهكذا.



وهذا الكتاب بيان لحقيقة نموذج من كبار الأذكياء، وممن تعلموا الفقه، ثم خاضوا في الفلسفة، وهو بيان لنتائج الفلسفة، وحثُّ على النفور عنها والتحذير منها ومحاربتها وأتباعها، وبذل الجهد في الرد عليها، وهي غير محتاجة إلا إلى فهمها بفهم مصطلحاتها فقط، فإن الفلاسفة غالبًا يتترسون بالألفاظ المجملة والمصطلحات الحادثة، فمن فهم مصطلحاتهم ارتاح من عناء الرد؛ لأن مذهبهم بيّن الانحراف والسفسطة والضلال، ولا يصدق عاقل إذا فهمه أنه يقول به عاقل، ولا يخطر على باله أن هذا معتقد فلان ممن يعظمه كابن عربي وابن سبعين وابن سينا وأمثالهم. وأحيانًا لا يفصحون بمرادهم خوفًا من المسلمين.

سبب كتابة الكتاب:

يعود سبب كتابة الكتاب إلى أسباب: أولاها: طلب ذلك من بعض الأكابر، وثانيا: ما تبين بعد الشروع في البحث من وجود دعوات عصرية كبيرة تدعو لتجديد تراث ابن رشد، فتبين مدى سلامة هذه الدعوات، وحقيقتها، وهل هي دعوات نافعة أو مضللة، وبيان الموقف الذي يجب اتخاذه من هذه الدعوات.

ثالثًا: أن ابن رشد مع كثرة ما كتب عنه، فلا يزال أمره غامضًا على كثير من الباحثين، فهم يعدونه من مجتهدي فقهاء هذه الأمة. مع أن بعض الفقه لا يلزم منه الرسوخ في العلم أو الخشية.

رابعًا: أنه وإن كان ما كتبه شيخ الإسلام ابن تيمية عنه وعن الفلسفة القديمة، والمتكلمين عمومًا؛ كاف وواف بلا شك، إلا أنه لا يمنع عن الكتابة مرة أخرى لأسباب؛ منها: أن كلام شيخ الإسلام مفرق في كتبه المطولة لا يصل إليه إلا المتخصصون، ك«درء التعارض»، و«بيان تلبيس



الجهمية» وغيرها. ولم أر كتابة وافية مسهلة مجتمعة في صعيد واحد حول ابن رشد. ومنها أن الكتاب يبرز جهودا ممتازة وعميقة لأئمة تتبعوا ابن رشد لم يُنَبَّه لها كالشاطبي وابن دقيق العيد وابي حيان الأندلسي وغيرهم. ومنها أن هناك مسائل حول ابن رشد لم يتعرض لها شيخ الإسلام ﷺ، كحقيقة كتاب «بداية المجتهد». وكون جل كتب ابن رشد لم تبلغ شيخ الإسلام ﷺ.

وقد قدمت الكتاب للتحكيم فأجيز للنشر بحمد الله في إحدى مجالات الجامعات السعودية.

خطة الكتاب:

اقتضت مادة الكتاب أن يكون في هذه المقدمة. ثم تمهيد، وثلاثة فصول:

التمهيد: وفيه ثلاث مباحث: المبحث الأول، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ترجمة «ابن رشد». المطلب الثاني: مؤلفاته، وبيان كيف نحكم على ابن رشد من خلالها.

المبحث الثاني: أهمية الكتابة حول «ابن رشد».

المبحث الثالث: مكانة الفلسفة اليونانية والمنطق الأرسطي في الغرب والشرق.

الفصل الأول: التأويل وموقف ابن رشد منه، وتحت تمهيد وثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ابن رشد والتأويل. المبحث الثاني: التصريح بالتأويل للجمهور عند ابن رشد. المبحث الثالث: انقسام الشرع إلى ظاهر وباطن عند ابن رشد.



الفصل الثاني: ابن رشد وعلوم الشرع، وتحتة ثلاثة مباحث:
المبحث الأول: ابن رشد والاجماع. المبحث الثاني: ما أثبتته
ابن رشد مما يوافق الشرع، وتخيله. المبحث الثالث: كتاب «بداية
المجتهد ونهاية المقتصد».

الفصل الثالث: ابن رشد والفلسفة اليونانية: وتحتة أربعة مباحث:
المبحث الأول: منهج ابن رشد في دعوته للفلسفة اليونانية في كتابه
«فصل المقال».
المبحث الثاني: منزلة أرسطو وفلاسفة اليونان عند ابن رشد، ودفاعه
عنهم.

المبحث الثالث: موافقة ابن رشد في الإلهيات للفلاسفة اليونان.
ثم الخاتمة.

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت إليه أنيب.





التمهيد: وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ترجمة ابن رشد.

المطلب الثاني: مؤلفاته، وكيف نحكم عليه من خلالها.

المبحث الثاني: أهمية الكتابة حول ابن رشد.

المبحث الثالث: مكانة الفلسفة اليونانية والمنطق الأرسطي في الغرب والشرق.





المبحث الأول

المطلب الأول

ترجمة ابن رشد

هو فيلسوف زمانه أبو الوليد، محمد بن أبي القاسم أحمد ابن شيخ المالكية أبي الوليد محمد بن أحمد بن أحمد بن رشد القرطبي. يقال له: الحفيد تمييزاً له عن جدّه الفقيه أبي الوليد ابن رشد، ويقال له: ابن رشد الفيلسوف تمييزاً له أيضاً عن جده.

وأطلق الفقهاء على الجد في مذهب مالك «ابن رشد» فإذا نقلوا عنه أو رجّحوا قوله أو ذكروا رأيه وأثبتوه فهم يعنون به ولا يقصدون غيره، فقد كان شيخ المالكية في زمانه، وقاضي الجماعة، وكان إمام جامع قرطبة، وكان أيضاً من كبار مستشاري أمراء الدولة المرابطية.

ومن تأليف الجد رحمته: «المقدمات الممهدة لمدونة مالك»، «البيان والتحصيل»، «مختصر شرح معاني الآثار للطحاوي»، «اختصار المبسوطة».

وأما والده أبو القاسم أحمد بن أبي الوليد، فكان فقيهاً أيضاً له مجلس يدرّس فيه في جامع قرطبة، وله تفسير للقرآن في أسفار، وشرح على سنن النسائي، وتولى القضاء في قرطبة عام ٥٣٢هـ، بينما كان ابنه ابن رشد آنذاك في الثانية عشرة من عمره. ترك أبو القاسم القضاء لينقطع إلى التدريس والتأليف، في الفقه والتفسير والحديث، إلى أن توفي سنة ٥٦٣هـ رحمته.



ولد الحفيد الفيلسوف قبل موت جده بشهر سنة ٥٢٠ من الهجرة. برع في الفقه، وولي القضاء، ودرس الطّب، وبرع فيه، مع الذكاء المفرط، والاشتغال ليلاً ونهاراً.

هكذا كانت بدايته بالفقه، ولكن اختطفه أصحاب السوء، فانتقل عن علوم الإسلام إلى علوم الفلاسفة، فكان حاله كحال ابن سينا الذي اشتغل في أول أمره بالفقه الحنفي حتى وصل إلى درجة متقدمة فيه، والزهد على أحد الزهاد المشهورين في زمنه إلى أن أكرهه أبوه على تعلم الفلسفة، فاشتغل بها وأخرجته إلى غاية الإلحاد والكفر نسأل الله العافية.

وكان سبب اشتغال ابن رشد بالفلسفة هو الفيلسوف ابن طفيل^(١)، قال عبدالواحد المراكشي في ترجمة ابن رشد: (أخبرني تلميذه الفقيه الأستاذ أبو بكر بندود بن يحيى القرطبي قال: سمعت الحكيم أبا الوليد يقول: استدعاني أبو بكر بن طفيل يوماً فقال لي: سمعت اليوم أمير المؤمنين^(٢) يتشكى من قلق عبارة أرسطو طاليس، أو عبارة المترجمين عنه، ويذكر غموض أغراضه، ويقول: لو وقع لهذه الكتب من يلخصها ويُقرب أغراضها بعد أن يفهمها فهمًا جيدًا، لقرّب مأخذها على الناس، فإن كان فيك فضل قوّة لذلك فافعل، وإنني لأرجو أن تنفي به لما أعلمه من جودة ذهنك وصفاء

(١) أبو بكر أو أبو جعفر محمد بن عبد الملك بن طفيل القيسي الفيلسوف الطيب، ولد نحو سنة ٤٩٤، توفي سنة ٥٧٥هـ، صاحب رسالة «حي بن يقظان». عاش في إقليم غرناطة في الأندلس الجنوبي، وكان فيها مكرماً طبيياً عند أمراء الموحدين، كما كان ابن رشد مكرماً لديهم، وله عدة مصنفات في علم الهيئة والفلسفة على مذهب أرسطوطاليس، وفاق ابن طفيل هذا بطليموس القلوذي الفلكي في علم الهيئة. انظر: اكتفاء القنوع ص ١٩٣، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين (٩٨/٦).

(٢) هو السلطان الموحي أبو يعقوب يوسف (ت ٥٧٨هـ).

قريحتك، وقوة نزوعك إلى الصناعة، وما يمنعي من ذلك إلا ما تعلمه من كبر سني واشتغالي بالخدمة، وصرف عنايتي إلى ما هو أهم عندي منه، قال أبو الوليد: فكان هذا الذي حملني على تلخيص ما لخصته من كتب الحكيم أرسطوطاليس).

قال عبد الواحد: (وأخبرني تلميذه المتقدم الذكر عنه يقول غير مرة: لما دخلت على أمير المؤمنين أبي يعقوب وجدته هو وأبو بكر ابن طفيل ليس معهما غيرهما، فأخذ أبو بكر يثني عليّ، ويذكر بيتي وسلفي، ويضم بفضلته إلى ذلك أشياء لا يبلغها قدري، فكان أول ما فاتحني به أمير المؤمنين بعد أن سألتني عن اسمي واسم أبي ونسبي، أن قال لي: ما رأيهم في السماء يعني الفلاسفة؟ أقديمة هي أم حادثه؟ فأدركني الحياء والخوف، فأخذت أتعلّل، وأنكر اشتغالي بعلم الفلسفة، ولم أكن أدري ما قرّر معه ابن طفيل، ففهم أمير المؤمنين مني الروع والحياء، فالتفت إلى ابن طفيل وجعل يتكلم على المسألة التي سألتني عنها، ويذكر ما قاله أرسطوطاليس وأفلاطون وجميع الفلاسفة، ويورد مع ذلك احتجاج أهل الإسلام عليهم، فرأيت منه غزارة حفظ لم أظنها في أحد من المشتغلين بهذا الشأن، المتفرغين له، ولم يزل يبسطني حتى تكلمت، فعرف ما عندي من ذلك، فلما انصرفت أمر لي بمال وخلعة سنّية ومركب)^(١).

ويتّضح من هذا الكلام خوف الكُتّاب والمفكرين من إظهارهم الاشتغال بالفلسفة، في تلك الأزمان، لما هو معروف في عامة ديار الإسلام من محاربة المشتغلين بها -لما يؤول إليه أمرهم من عقائد ومقالات

(١) المعجب في تلخيص أخبار المغرب ص ٢٤٢-٢٤٣.

فاسدة- ووصفهم بالمروق من الدين، وقتلهم أو سجنهم أو نفيهم^(١)، ويظهر أيضًا أن ابن رشد كان يشتغل سرًّا بها؛ لقوله: (وأُنكر اشتغالي بعلم الفلسفة)، لكن لم يتوسع ويتفرَّغ لها إلا بعد هذا اللقاء المشؤوم، كما ذكر في كلامه السابق.

والمقصود أن ابن رشد انتقل عن علوم الإسلام، وشغل جُلَّ عمره وجهده في فهم وشرح فلسفة أرسطو وأتباعه، وتلخيصها، فانفضَّ الناس من حوله ونبذوه. وتوفي حدود سنة ٥٩٨^(٢).



(١) انظر كتاب: مقاومة أهل السنة للفلسفة اليونانية إلى القرن ١٣هـ، للدكتور: خالد كبير علال.

(٢) انظر: تاريخ قضاة الأندلس ص ١١١. سير أعلام النبلاء (٣٠٩/٢١).



المطلب الثاني

مؤلفاته، وكيف نحكم على ابن رشد من خلالها

ابن رشد لا عسر في معرفة حقيقة ما يعتقد ويذهب إليه من خلال كتبه، فهو أوضحه بكل شجاعة وجرأة، وإن كان في «فصل المقال» يتدرج للوصول إلى ذلك؛ لأنه كتبه للعامة، ويريد بهم أهل السنة، لكنه سرعان ما يفصح عما يريد، وما يدعو إليه، وكان تدرجه فيه تقيّة لا تروج إلا على ضعيفي البصيرة والفهم، ليُظهر لهم أنه يريد تعظيم الشريعة.

ولم يكن ابن رشد متناقضاً لمن تأمل، ولا غامضاً كعادة الفلاسفة، لكن يستعمل التقيّة فيما يكتبه للجمهور كما يُسمّي، وكل كُتبه على مبدأ واحد؛ لذلك يستغرب معه خفاء أمره على كثير من المتأخرين إلا على من لم يقرأ له إلا كتابه: «بداية المجتهد» فحاول أن يلتمس له عذراً، أو لم يقف على حقيقة كلامه الذي دسه فيه بما سيتبين بإذن الله.

ومؤلفات ابن رشد كثيرة، جلّها شروح وتلخيصات لأرسطو يلتزم فيها مذهب أرسطو وفلاسفة اليونان التزاماً تاماً بما فيها من انحرافات عقديّة، وهي ثلاثة أنواع: شروح مفصّلة، يذكر نص كلام أرسطو كالمتن ثم يشرحه، وهو أعظم شراح أرسطو، وشروح متوسطة، يخلط فيها المتن بالشرح، وملخصات.

وهي كثيرة منها: «شرح ما بعد الطبيعة»، «شرح السماء والعالم»، «شرح البرهان»، «شرح كتاب النفس»، «تلخيص ما بعد الطبيعة»، «تلخيص



السماء والعالم»، «تلخيص كتاب الجدل»، «الآثار العلوية»، «تلخيص الآثار العلوية»، «جامع الكون والفساد»، وله «مقالة في العقل»، «مقالة في القياس»، «كتاب الفحص في أمر العقل»، «الفحص عن مسائل: مسألة في الزمان»، «مقالة فيما يعتقد المشاؤون وما يعتقد المتكلمون في كيفية وجود العالم»، «مقالة في نظر الفارابي في المنطق، ونظر أرسطو مقالة في اتصال العقل المفارق للإنسان»، «مقالة في وجود المادة الأولى»، «مقالة في الرد على ابن سينا»، «مقالة في المزاج»، «مسائل حكيمية»، «مقالة في حركة الفلك»، «كتاب ما خالف فيه الفارابي أرسطو». ويظهر من عناوينها ما تشتمل عليه من تفاهات وادعاءات.

وبسبب وضوح العقائد المناقضة للإسلام وللأديان عمومًا في هذه الكتب، اعتذر بعض المدافعين عن ابن رشد بأنه يقرّ عقائد أرسطو والفلاسفة، ولا يلزم أنه يعتقد بها، وهذا على التّحقيق خطأ لأسباب؛
الأول: أنه يعلق أثنائها بما يدلُّ على الموافقة عليها.

الثاني: أنه قرر ما فيها في كتبه التي حُكم بإسلامه بسببها كما سيتبين إن شاء الله.

الثالث: أنه يبعد على مسلم يؤمن بالله واليوم الآخر ينقل ذلك الكفر من غير أن يبين براءته منه ولو بكلمة.

ولابن رشد كتب كثيرة في الطّب تزيد على العشرة. وأما كتبه التي كتبها بنفسه وليست شروحًا أو تلخيصات ونحوها، فأهمها وأشهرها أربعة:

الأول: «فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال»، كتبه لمن يسميهم «الجمهور» أو «العامة». ومعه «ضميمة في العلم الإلهي» وسيأتي ذكر حقيقة هذا الاتصال المزعوم بإذن الله.

الثاني: «الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة»، ردّ فيه على المتكلمين من أشاعرة خاصة ومعتزلة، وسأبين إن شاء الله منهجه فيه في مبحث مستقل.

الثالث: «تهافت التهافت»، كتبه ردًّا على كتاب الغزالي «تهافت الفلاسفة»، وانتصارًا لأرسطو واليونانيين غاية مقدرته. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: (صنّف كتاب «تهافت التهافت»، وانتصر فيه لإخوانه الفلاسفة، وردّ فيه على أبي حامد في كتابه الذي صنّفه في تهافت الفلاسفة. . فالمقصود أن ابن رشد ينتصر للفلاسفة المشائين أرسطو وأتباعه بحسب الإمكان)^(١). وقال: (القاضي أبو الوليد ابن رشد الفيلسوف من أتبع الناس لأقوال أرسطو وذويه)^(٢).

وهذا ما تبين لشيخ الإسلام رحمته الله من خلال كتاب ابن رشد هذا ومن الكتابين السابقين، وإلا فالظاهر أن شروح ابن رشد على أرسطو وتلخيصاته لكتبه وللفلسفة لم تصل إلى شيخ الإسلام ابن تيمية؛ لأنه لا يذكر شيئًا منها في كتبه، فكيف لو وصلت إليه.

الرابع: «بداية المجتهد ونهاية المقتصد»، في الفقه المقارن، وبه اشتهر في الفقه والفتوى، وقد أفردته في مبحث مستقل.

ونحن إذا حاكمنا ابن رشد من خلال شروحه على أرسطو وكتبه الفلسفية الخالصة، التي يسميها زورًا «كتب البرهان»، أو من خلال كتابه «تهافت التهافت». ربما يوجد الاعتراض الذي ذكرته قبل قليل. لكن إذا بيّنت مذهبه من خلال كتبه التي نسب للإسلام بسببها، والتي كتبها بنفسه من

(١) درء التعارض (٦/٢١٠).

(٢) بيان تليس الجهمية (١/١٢٠) ط. ابن قاسم.

غير تقيّد بشرحٍ او تلخيصٍ لغيره، والتي أهمها وأشهرها «فصل المقال»، و«الكشف عن مناهج الأدلة»، و«بداية المجتهد» أكون إن شاء الله قد أنصفته. وهو ما فعلته في هذا الكتاب بتوفيق الله.



المبحث الثاني

أهمية الكتابة حول ابن رشد

في زمن ابن رشد وإلى هذه الأيام هُجرت كتبه الفلسفية وماتت فلسفته ونُبذ في الشرق، وتبرأً منه قومه، قال ابن الزبير: (أخذ الناس عنه، واعتمدوا عليه، إلى أن شاع عنه ما كان الغالب عليه في علومه من اختيار العلوم القديمة، والركون إليها؛ فترك الناس الأخذ عنه، وتكلموا، وممن جاهدته بالمنافرة والمجاهرة، القاضي أبو عامر يحيى بن أبي الحسن بن ربيع^(١)، وبنوه. وامتنح بسبب ذلك. ومن الناس من تعامى عن حاله، وتأول مرتكبه في انتحاله)^(٢).

وقال الذهبي: (قال شيخ الشيوخ بن حمويه: لما دخلتُ البلاد سألت عن ابن رشد؟ فقيل: إنه مهجور في بيته من جهة الخليفة يعقوب^(٣)،

(١) وكان أبو عامر صدر علماء زمانه بالأندلس، وقدوة رواته. أخذ عن أبي بكر بن الجدر، وابن زرقون، وابن بشكوال، وغيرهم. وهو أشعري له تأليف في علم الكلام. وكان من أعلم القضاة عدالة، وصرامة، ونبلا، وفضلا. وكان ممن قرأ الفقه وأصوله، وعلم الكلام وغيره. أكثر عمره بقرطبة وإشبيلية، ومالقة، وغرناطة. وبقي متوليا خطة القضاء، ومع الأمراء، إلى أن أصابته الزمانة التي أقعدته عن ذلك؛ فعاد إلى مالقة. فلزم بها منزله، إلى أن توفي في شهر بعب الأول من عام ٦٣٩. ذكره ابن الزبير. انظر: تاريخ قضاة الأندلس ص ١١٢.

(٢) انظر: تاريخ قضاة الأندلس ص ١١١.

(٣) هو السلطان الموحيدي أبا يوسف يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن.

لا يدخل إليه أحد؛ لأنه رفعت عنه أقوال رديئة، ونسبت إليه العلوم المهجورة، ومات محبوباً بداره بمراكش^(١).

أما الغرب فقد وجدت كتب ابن رشد لها رواجاً فقد استنجد بكتبه الإمبراطور فريديريك الثاني ملك صقلية (ت: ١٢٤٨هـ)، وكان آخذاً موقفاً من النظام الإقطاعي المتحالف مع سلطة الكنيسة، فعرض عليه ابن رشد لمقاومة الكنيسة ورجالها؛ لأن ابن رشد كان في بيئة دينية، وحاول بالتأويل الباطني الخروج من سلطة الدين، فأصدر فريديريك أمراً سياسياً بترجمة كتب ابن رشد إلى العبرية واللاتينية، وانشغل بها الفلاسفة في جامعات أوروبية في باريس، وأكسفورد، وبادوفا.

ونشأ تيار «الرشدية» اللاتينية، وأثر ذلك كثيراً في نشر الإلحاد، وهو ما يسمونه «التنوير»، وفزعت الكنيسة من ذلك فحاربت هذا التيار على مستوى كبار مفكريها كألبرت الكبير^(٢) وتوما الأكويني^(٣)، وقاما بدور كبير لمقاومة «الرشدية»^(٤)، ووضع توما الأكويني رسالة في «وحدة العقل» راداً

(١) سير أعلام النبلاء (٢١/٣٠٩).

(٢) «ألبرت الكبير» (١٢٠٦-١٢٨٠م) فيلسوف لاهوتي ألماني، وعالم موسوعي، وأستاذ القديس «توما الاكويني»، ولد «ألبرت الكبير» في بافاريا. ودرس في جامعة بولونية ثم في جامعة بادوفا، وفي هذه المدينة انضم إلى رهبنة الدومينكان. وتوفي بعد حياة حافلة في كولونية بألمانيا. انظر: موسوعة الفلسفة (١/٢١٧)، الموسوعة الفلسفية المختصرة ص ٧٩.

(٣) «توما الأكويني» راهب دومينيكاني (١٢٢٥-١٢٧٤م) أكبر فلاسفة العصور الوسطى النصرانية، ولا يزال تأثيره إلى الآن كبيراً في الكنيسة الكاثوليكية، قسيس وقديس كاثوليكي إيطالي، وفيلسوف ولاهوتي مؤثر ضمن تقليد الفلسفة المدرسية. انظر: موسوعة الفلسفة (١/٤٢٦).

(٤) انظر: «ابن رشد» لرينان ص ٣٣٧، وما بعدها. وانظر بحث: «مراكز نقل الفلسفة الإسلامية إلى العالم المسيحي وموقف الكنيسة منها». محمد حمزة إبراهيم. منشور في مجلة جامعة بابل، مجلد: ٢٣، العدد ٤.

فيها على اتباع ابن رشد، وكذلك عرض مارتن لمناقشة وحدة العقل عند ابن رشد في كتابه «الدفاع عن الإيمان» واستنصر بالغزالي^(١).

وبسبب ما سببته كتب ابن رشد من إحداد وعلمانية في أوروبا نكّلت الكنيسة بالمتفلسفة في جامعة باريس والمتعاطفين مع ابن رشد، حرقاً وإعداماً حتى اضطروا إلى الفرار^(٢).

وفي هذه الأيام يواجه الشرق محاولات خطيرة من العلمانيين العرب كمراد وهبة وهو أستاذ الفلسفة في جامعة عين شمس، والمؤسس ورئيس الجمعية الدولية لابن رشد والتنوير عام ١٩٩٤. ونصر أبو زيد (ت ١٤٣١هـ)، ومحمد عابد الجابري المغربي (ت ١٤٣١هـ) وهو أحد أكبر المتخصصين في ابن رشد والناشرين لكتبه، والحائز على جائزة ابن رشد للفكر الحر، وهي جائزة سنوية تمنحها مؤسسة ابن رشد للفكر الحر في برلين منذ ١٩٩٩. وتُمنح الجائزة لمن قام بدور في دعم ونشر الفكر الديمقراطي الحر والديمقراطية في البلاد العربية. وعاطف العراقي (ت ١٤٣٣) الذي يتعصب ويغلو في ابن رشد كتعصب وغلو ابن رشد في أرسطو بل أكثر، وهو من أكبر الداعين لإحياء فكر ابن رشد، والرأين أنه لا فلاح للعرب بدون ذلك. ونحو هؤلاء المفكرين في مراكز وجمعيات ومؤلفات لتكوين رشدية عربية، لمقاومة التيارات الدينية، والسير على مثال الفكر الغربي العلماني، بدون أدنى وعي، لأن التيار الرشدي وفلسفة أرسطو كانت سبب تخلف أوروبا، ورفضتهم الكنيسة ونكّلت بهم كما سبق، وتبرأ منها كبار الفلاسفة المحدثين.

(١) انظر: «قصة النزاع بين الدين والفلسفة» لتوفيق الطويل، ص ٩٩.

(٢) انظر: السابق ص ١٠٠.

فجدير بأهل الأديان إن اتفقوا على شيء أن يتفقوا على حرب الفلسفة والفلاسفة، ونبذهم، والتحذير منهم، وبيان خطرهم وجهلهم وشؤمهم، وأنهم سبب التخلف والرجعية كما كانت كتب أرسطو سبب تخلف أوروبا إلى أن انفكوا من أساره.

وإذا لم ترتض الكنيسة -على ما فيها من إعاقة التقدم العلمي المادي- كتب ابن رشد وفكره، فما بالك بالمسلمين الذين هم أعظم الناس إنكاراً للمنكر وأمرًا بالمعروف، وأصح الناس عقولاً وفهوماً وحكمة، والذين كتابهم «القرآن العظيم» هو الوحيد المحفوظ من بين سائر الكتب المنزلة على الأنبياء، والذين جمعوا من العلوم والحكمة ما لم يصل إليه غيرهم من الأمم أتباع الأنبياء فضلاً عن غيرهم، كما قال تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [ال عمران: ١١٠].





المبحث الثالث

مكانة الفلسفة اليونانية والمنطق الأرسطي

في الشرق والغرب

بما أن ابن رشد وأنصاره من بعده يدعون لتقليد الفلسفة^(١) اليونانية، والمنطق الأرسطي، وإحيائهما، ويرون أنه لا تقدم للمسلمين بدونهما، فهذا المبحث لذكر نبذة حولها تبيين حقيقتها، وقد كان لهذه الفلسفة وفلسفة أرسطو ومنطقه خاصة فتنة عجيبة في الخلق، وسحر في النفوس، سببه ذكاء الرجل وتنوع معارفه، ودهاؤه، وكلامه في مسائل لا يمكن التحقق من صدقه أو كذبه فيما يدعيه حولها في عصره ولا بعده بقرون إلى أن جاء

(١) الفلسفة لفظاً يونانية معرّبة، مكوّنة من قسمين؛ فيلو وتعني: المحبة، وصوفيا وهي: الحكمة؛ فالمعنى الاشتقاقي هو: حب الحكمة. ثم أصبحت مصطلحاً يراد به طائفة من الناس، هم أكفر الخلق، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: (فإنهم - أي فلاسفة اليونان - من أخس الناس علماً وعملاً، وكفار اليهود والنصارى أشرف منهم علماً وعملاً من وجوه كثيرة). وانقسمت الفلسفة في تاريخها إلى ثلاثة أقسام؛ الفلسفة القديمة وهي الفلسفة اليونانية وهي عدة مدارس، وتبنت مذهبهم الكنيسة والمدرسيين في العصور الأوروبية الوسطى المظلمة، ثم الفلسفة الحديثة في القرن الحادي عشر الهجري، وقامت على أنقاضها، ثم الفلسفة المعاصرة ونشأت من المجابهة مع الفلسفة الحديثة. والفلسفتين الحديثة والمعاصرة متأثرة باليونانية في مسائل كثيرة، يقول الشيخ مصطفى صبري: (وقد أخذ فلاسفة الغرب قديمهم وحديثهم، مؤمنوهم بالله وملاحدتهم أكثر آرائهم من الفلاسفة اليونانيين). انظر: الصفدية (١/٢٢٣)، (١/٢٤٦). (١/٢٤٤، ٢٥٥) (٢/٥٨)، موقف العقل والعلم والعالم (٢/٢٤١).



العصر الحديث واكتشفت الآلات المعاصرة، فتمكن الإنسان من معرفة بعض الحقائق الغائبة عن قدرات الإنسان العادية، في الطبيعيات كالطب والفلك وغيرها؛ فتبين كذب أرسطو الصريح في كثير مما قال^(١).

وبقي أرسطو متربعا على عرش الفلسفة والفلاسفة ألفي سنة تقريباً، كأنه نبي لهم، حتى عبده بعضهم، حتى جاء العصر الحديث، وبسبب احتكاك الأوروبيين بالمسلمين، تركوا طريقة أرسطو ومنطقه الصوري، وانتفعوا بمنهج القرآن، وهو منهج علماء المسلمين الذي أخذوه منه، في الأمر بالملاحظة والتجربة، والاستقراء، والنهي عن التخُّص، والكلام بغير علم، والتعاليم، والكذب، والظن، وغير ذلك.

وبعد اكتشاف الآلات والأجهزة العصرية، تبين الحق لكل ذي عينين، وتعرى أرسطو، واهتز عرشه الموهوم، بسبب كلام أمثال ديكارت^(٢)، وفرانسيس بيكون^(٣) وأمثالهما الذين حاربوا منطق أرسطو والفلسفة اليونانية أشد المحاربة، بعد علمهم بما سببته لأوروبا من تخلف وضياع.

(١) انظر مثلاً كتاب: «جنايات أرسطو» في حق العقل والعلم، مظاهرها وآثارها وأسبابها، قراءة نقدية لكشف جرائم «أرسطو في حق العقل والعلم». د. خالد كبير علال. على الشبكة.

(٢) فيلسوف، ورياضي، وفيزيائي فرنسي (١٥٩٦م - ١٦٥٠م)، يلقب بـ «أبو الفلسفة الحديثة»، وكثير من الأطروحات الفلسفية الغربية التي جاءت بعده، هي انعكاسات لأطروحاته، والتي ما زالت تدرس حتى اليوم. انظر: تاريخ الفلسفة الغربية لـ «برتراند رسل» الكتاب الثالث ص ١٠٤ وما بعدها، موسوعة الفلسفة لبدوي (٤٨٨/١)، الموسوعة الفلسفية المختصرة ص ١٨٩، تاريخ الفلسفة الحديثة، يوسف كرم ص ٦٤. وانظر كتابي: «منهج رينيه ديكارت المعرفي وموقفه من الدين والقضاء والقدر».

(٣) فيلسوف ورجل دولة وكاتب إنجليزي (١٥٦١-١٦٢٦)، معروف بقيادته للثورة العلمية =

وسأنقل هنا شيئاً من كلام العلماء الخبيرين بمنطق أرسطو والفلسفة اليونانية من علماء الشرق والغرب يبين بعض ما قدمت^(١):

يقول الغزالي رحمه الله عن علوم فلاسفة اليونان - وهو الخبير بها-: (هي بين ظنون كاذبة لا ثقة بها، وإن بعض الظن إثم، وبين علوم صادقة لا منفعة لها ونعوذ بالله من علم لا ينفع)^(٢). قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (يشير بالأول إلى العلوم الرياضية، وبالثاني إلى ما يقولونه في الإلهيات، وفي أحكام النجوم ونحو ذلك)^(٣).

ويقول الإمام ابن الصلاح عن الفلسفة اليونانية: (الفلسفة: رأس السفه والانحلال، ومادة الحيرة والضلال، ومثار الزيغ والزندقة، ومن تفلسف: عميت بصيرته عن محاسن الشريعة المؤيدة بالحجج الظاهرة والبراهين الباهرة، ومن تلبس بها تعليماً وتعلماً: قارنه الخذلان والحرمان واستحوذ عليه الشيطان، وأي فن أخزى من فن يُعْمى صاحبه: أظلم قلبه عن نبوة نبينا صلى الله عليه وآله كلما ذكره ذاكراً، وكلما غفل عن ذكره غافلاً، مع انتشار آياته المُستبينة ومعجزاته المستنيرة)^(٤).

= عن طريق فلسفته الجديدة القائمة على «الملاحظة والتجريب». من الرواد الذين انتبهوا إلى غياب جدوى المنطق الأرسطي الذي يعتمد على القياس. انظر: الموسوعة الفلسفية المختصرة ص ١٤٥.

(١) أنقله من الفصل الذي كتبه في كتابي «عبدالرحمن بدوي ومنهجه الفلسفي ..» مع بعض التعديلات، والإضافات؛ لأن عبدالرحمن بدوي كان معظماً أيضاً لأرسطو واليونانيين إلى أن هداه الله وتاب فتبين له ما تبين لغيره وعرف تفاهة الفلسفة، كما تجده مفصلاً في كتابي هذا عنه.

(٢) المستصفى ص ٣.

(٣) انظر: الرد على المنطقيين: ص ١٣٦.

(٤) فتاوى ابن الصلاح: ص ٢١٠.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وقد ذكرت كلام أرسطو نفسه الذي ذكره في علم «ما بعد الطبيعة» في مقالة اللام وغيرها، وهو آخر منتهى فلسفته، وبينت بعض ما فيه من الجهل؛ فإنه ليس في الطوائف المعروفين الذين يتكلمون في العلم الإلهي من الخطأ والضلال مثل علماء اليهود والنصارى وأهل البدع من المسلمين وغيرهم: أجهل من هؤلاء، ولا أبعده عن العلم بالله تعالى منهم. نعم لهم في الطبيعيات كلام غالبه جيد، وهو كلام كثير واسع، ولهم عقول عرفوا بها ذلك، وهم قد يقصدون الحق لا يظهر عليهم العناد؛ لكنهم جهال بالعلم الإلهي إلى الغاية، ليس عندهم منه إلا قليل كثير الخطأ)^(١).

وقد رفضت أوروبا منطق أرسطو وأبغضوه ونبذوه يقول المؤرخ الأوربي «بوشنسكي»: (الفلسفة الأوروبية الحديثة أهملت المنطق الصوري إهمالاً كبيراً، حتى لقد سقط في زاوية النسيان المهين؛ فلم يكن بين فلاسفة الفكر الحديث إلا واحداً هو «لايبنتز»^(٢) كان منطقياً مرموقاً، أما الآخرون فكانوا يجهلون أسس المنطق الصوري نفسه، وكفى على ذلك شاهداً حالة ديكارت وكانت)^(٣).

وقد ثار «فرانسيس بيكون» ضد تراثهم، فكان يرى ومن وافقه أن فكر اليونانيين هو سبب جمود العلم، لذلك كان مشروعه العلمي الذي سماه

(١) الرد على المنطقيين: ص ١٤٣.

(٢) جوتفريد فلهلم لايبنتز (١٦٤٦-١٧١٦). هو فيلسوف وعالم طبيعة وعالم رياضيات ودبلوماسي ومكتبي ومحام ألماني الجنسية. يشغل «لايبنتز» موقعاً هاماً في تاريخ الرياضيات وتاريخ الفلسفة. أسس «لايبنتز» علم التفاضل والتكامل الرياضي. انظر: الموسوعة الفلسفية المختصرة ص ٣٧٤.

(٣) الفلسفة المعاصرة في أوروبا: ص ٤٤-٤٥، ٣٢.

«الإحياء العظيم» في جانب كبير منه: الأورجانون الجديد، يعارض فيه منهج اليونانيين، ومن كلامه في ذلك قوله: (كان هذا النوع من التعليم المنهار يسود رجال المدارس^(١) بشكل خاص: إنهم يمتازون بذكاء حاد، وكمية كبيرة من أوقات الفراغ، وكمية قليلة من الاطلاع؛ ولكن ذكاءهم مغلق في زنانات بعض المؤلفين القلائل، على رأسهم الدكتاتور أرسطوطاليس تمامًا، كما كانت أشخاصهم مغلقة في زنانات الديرة والمعاهد. كما أنهم لا يعرفون إلا القليل من التاريخ، بحيث أنهم استطاعوا من مادة قليلة الكمية، وذكاء يمتاز بالتحرك اللامتناهي، أن ينسجوا تلك الأنسجة من العلم الموجود في كتبهم. ذلك أن ذهن الإنسان وذكاءه لو عمل على المادة التي هي التأمل في مخلوقات الله، فإنما يعملان طبقًا للمادة الخام التي تجدهما بدورها، ولكن لو أخذوا يشتغلان على نفسيهما، كما ينسج العنكبوت شبكته، فإنهما يصبحان لا نهائيين كما أنهما يأتيان بشبكات من المعرفة تمتاز بدقة النسيج والصناعة، وإن كانت غير ذات مضمون أو فائدة)^(٢).

ويقول واصفًا جميع اليونانيين أنهم: (يشتركون مع الأطفال في الميل إلى الكلام والعجز عن الإنجاب المثمر؛ بحيث كانت حكمتهم لفظية لا تثمر أية نتائج)^(٣).

(١) هم الفلاسفة في العصر الأوروبي الوسيط، العصر المظلم لأوروبا، الذي كان يسود فيه المنطق الأرسطي والفلسفة اليونانية.

(٢) مدخل إلى الفلسفة «جون لويس». ترجمة: أنور عبد الملك ص ٧٩. بواسطة: الفلسفة الحديثة عرض ونقد: ص ٧٨. آفاق الفلسفة لفؤاد زكريا: ص ٩٢.

(٣) الأرجانون ١-٧١ بواسطة آفاق الفلسفة ص ٩٢.

وكذلك ديكرت الملقب بأبي الفلسفة الحديثة، يقول: (وما من دليل على فساد مبادئ أرسطو أقوى من أن نقول بأن الناس قد اتبعوها منذ قرون عديدة، دون أن يحرزوا أي تقدم عن طريقها)^(١). ويقول أيضا: (ينبغي أيضا أن يُدرس المنطق، ولا أقصد منطق المدرسين؛ لأنه على التدقيق ليس إلا جدلاً يعلم الوسائل لإفهام غيرنا الأشياء التي نعلمها، أو للإدلاء دون حكم بأقوال كثيرة من الأشياء التي لا نعرفها، فهو بذلك يفسد الحكم السليم دون أن ينمّيه، بل أقصد المنطق الذي يعلم المرء توجيه عقله لاكتشاف الحقائق التي يجهلها)^(٢). يقول بوشنسكي: (ديكرت كان خصماً عنيفاً للمنطق الصوري)^(٣).

ويقول نيكولا مالبرانش^(٤) -أحد كبار الفلاسفة العقلانيين في أوروبا-: (إنه لمن المدهش أن تصبح الفلسفة.. خاضعةً لسلطة أرسطو مقلدةً آراءه)^(٥)، نعم هو من المدهش بعد أن تبين الصبح لكل ذي عينين. ومالبرانش كان يرى كديكرت وغيرهما أنها هي السبب في ركود الحركة العقلية فترة من الزمن فكان يتقزز من سخفها وجمودها^(٦). وهكذا كان رأي كبار الفلاسفة المحدثين والمعاصرين. فالفلسفة اليونانية ما هي في الحقيقة

(١) مبادئ الفلسفة ص ٤٨.

(٢) مبادئ الفلسفة ص ٤٢.

(٣) انظر: السابق ص ٣٢.

(٤) نيكولا مالبرانش هو فيلسوف فرنسي (١٦٣٨-١٧١٥)، وهو يعد أحد الفلاسفة العقلانيين في القرن السابع عشر. سعى مالبرانش في أعماله إلى تخليق أفكار أوغسطينوس وديكرت. انظر: الموسوعة الفلسفية المختصرة ص ٤٤٩.

(٥) انظر: الفلسفة العامة وتاريخها د. محمد غلاب (١٧١/٢)، بواسطة: الفلسفة الحديثة عرض ونقد: ص ١٧٤، ١٢٨-١٢٩.

(٦) انظر: السابق.

إلا عرقلة للتقدم والذهن، وجعل العقل يدور حول نفسه، هذا في الطبيعيات.

أما الإلهيات التي يدعو إليها ابن رشد والتي هي أهم ما يحرص عليه العقلاء، وأحسن ما يرتقي بالفكر، فقد كانوا من أجهل الناس بها. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية بعد أن بيّن تفاهة ما يقوم عليه برهانهم العقلي: (وهذا أعظم ما يقوم عليه البرهان العقلي عندهم هذا حاله، فما الظن بالإلهيات التي إذا نظر فيها كان معلمهم الأول: أرسطو وتدبره الفاضل العاقل؛ لم يفده إلا العلم بأنهم كانوا من أجهل الخلق برب العالمين، وصار يتعجب تعجباً لا ينقضي ممن يقرون علم هؤلاء بالإلهيات إلى ما جاءت به الأنبياء، ويرى أن هذا من جنس من يقرون الحدادين بالملائكة، بل من يقرون دهاقين^(١) القرى بملوك العالم، فهو أقرب إلى العلم والعدل ممن يقرون هؤلاء بالأنبياء فإن دهبان القرية: متول عليها كتولي الملك على مملكته فله جزء من الملك.

وأما ما جاءت به الأنبياء: فلا يعرفه هؤلاء البتة، وليسوا قريين منه بل كفار اليهود والنصارى أعلم بالأمور الإلهية، ولست أعني بذلك ما اختص الأنبياء بعلمه من الوحي الذي لا ينال غيرهم؛ فإن هذا ليس من علمهم ولا من علم غيرهم، وإنما أعني العلوم العقلية التي بيّنها الرسل للناس بالبراهين العقلية في أمر معرفة الرب، وتوحيده ومعرفة أسمائه وصفاته، وفي النبوات والمعاد، وما جاءوا به من مصالح الأعمال التي تورث السعادة في الآخرة؛ فإن كثيراً من ذلك قد بيّنه الرسل بالأدلة العقلية، فهذه العقليات الدينية الشرعية الإلهية: هي التي لم يشموا رائحتها، ولا في

(١) الدهقان: رئيس القرية أو الاقليم ونحوها. انظر: المعجم الوسيط.

علومهم ما يدل عليها، وأما ما اختصت الرسل بمعرفته وأخبرت به من الغيب فذاك أمر أعظم من أن يذكر في ترجيحه على الفلسفة، وإنما المقصود الكلام في العلوم العقلية التي تعلم بالأدلة العقلية دع ما جاءت به الأنبياء فإنها مرتبة عالية^(١).



(١) الرد على المنطقيين: ص ٣٩٤-٣٩٥. وانظر: الصفدية (٢/٣٢٥)، بيان تلبس الجهمية (٢/٦٠-٦٢)..



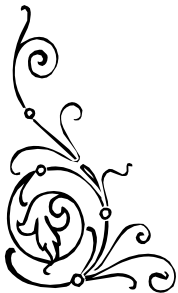
الفصل الأول التأويل وموقف ابن رشد منه

وفيه تمهيد، وثلاثة مباحث

المبحث الأول: «ابن رشد» والتأويل.

المبحث الثاني: التصريح بالتأويل للجمهور عند «ابن رشد».

المبحث الثالث: انقسام الشرع إلى ظاهر وباطن عند «ابن رشد».





تمهيد

في معنى التأويل

لفظ التأويل في القرآن والسنة ولغة العرب له معنيان، واستعمله المتكلمون في معنى ثالث، لذلك صار له ثلاثة معانٍ^(١):

أحدها: الحقيقة التي يؤول إليها الكلام. وهذا هو المعنى الذي يراد بلفظ التأويل في الكتاب والسنة، كقوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ﴾ [الأنعام: ٥٣]، ومنه قول عائشة رضي الله عنها: (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُكْثِرُ أَنْ يَقُولَ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي. يَتَأَوَّلُ الْقُرْآنَ)^(٢).

والثاني: التفسير، وهو اصطلاح كثير من المفسرين، ولهذا قال مجاهد: إن الراسخين في العلم يعلمون تأويل المتشابه، فإنه أراد بذلك تفسيره وبيان معانيه، وهذا مما يعلمه الراسخون. ومنه قول ابن جرير في تفسيره: القول في تأويل الآية، ثم يذكر أقوال المفسرين.

والثالث: صرف اللفظ عن ظاهره إلى المعنى المرجوح. وهذا التأويل لا يكون إلا مخالفاً لما يدل عليه اللفظ ويبينه. وتسمية هذا تأويلاً لم يكن في عرف السلف، وإنما سمي هذا وحده تأويلاً طائفة من المتأخرين

(١) انظر مثلاً: التدمرية ص ٩٦، مجموع الفتاوى (١٧/٣٩٠).

(٢) متفق عليه رواه البخاري (٤٩٦٨)، ومسلم (٤٨٤).

الخاصين في الفقه وأصوله والكلام، وهذا التأويل في كثير من المواضع أو أكثرها وعامتها من باب تحريف الكلم عن مواضعه، مثل تأويلات المتكلمين، والقرامطة والباطنية. وهذا هو التأويل الذي اتفق سلف الأمة وأئمتها على ذمه، وهو في الحقيقة تحريف، ولكن سُمي تأويلاً ليروج، ثم أصبح مصطلحاً.

قال ابن أبي العز الحنفي رحمته الله عن هذا التأويل: (وهذا الذي أفسد الدنيا والدين، وهكذا فعلت اليهود والنصارى في نصوص التوراة والإنجيل، وحذرنا الله أن نفعل مثلهم، وأبى المبطلون إلا سلوك سبيلهم، وكم جنى التأويل الفاسد على الدين وأهله من جناية، فهل قتل عثمان رضي الله عنه إلا بالتأويل الفاسد! وكذا ما جرى في يوم الجمل، وصفين، ومقتل الحسين رضي الله عنه، والحرّة؟ وهل خرجت الخوارج، واعتزلت المعتزلة، ورفضت الروافض، وافترقت الأمة على ثلاث وسبعين فرقة، إلا بالتأويل الفاسد)^(١).



(١) شرح العقيدة الطحاوية (١/٢٠٤-٢٠٥).



المبحث الأول

ابن رشد والتأويل

لما قرّر ابن رشد وجوب تعلم منطق وعلوم اليونان^(١)، تورّط بمسألة تعارض الأدلة العقلية القطعية المتواترة مع ما عند الفلاسفة، فلم يجد طريقاً للخروج من هذا إلا بالتأويل الفاسد الذي هو التحريف، وسمى ذلك جمع بين الشريعة والحكمة، وهو في الحقيقة إلغاء للشريعة، ومن فهم كلام أي متكلم على غير مراد المتكلم فقد ردّ كلامه.

وسمى تأويل النص القرآني جمع بين المعقول والمنقول! ولما علم بأنه سيُعارض هنا أضاف تمويهها قال: (بل نقول: ما من منطوق به في الشرع مخالف بظاهره لما أدى إليه البرهان، إلا إذا اعتبر الشرع وتصفح سائر أجزائه، وجد في ألفاظ الشرع ما يشهد بظاهره لذلك التأويل أو يقارب أن يشهد)^(٢).

وهذا تليس جلّي، وذلك من وجوه:

الأول: أن المعقول السليم لا يحتاج إلى جمع مع المنقول الصحيح؛

لأنه لا تعارض بين القطعيات.

(١) كما سيأتي إن شاء الله بيانه بالتفصيل في المبحث الأول من الفصل الثالث.

(٢) فصل المقال ص ٩٨.



الثاني: أن معقول ابن رشد يقصد به العقل اليوناني والأرسطي، ولا يقصد المعقول الصحيح، ويمتنع الجمع بينه وبين النقل إلا بتحريف النقل لأنهما نقيضان. كما يعلمه من له أدنى معرفة بهما. فأنى يجتمع قول الفلاسفة بقدوم العالم مع ما جاء في الدين بل والعقل والحس بالضرورة من كون كل ما سوى الله تعالى مخلوق، وأنى يجتمع العقل والنقل والحس الضرورية مع قول أهل الفلسفة أن وجود الله تعالى مجرد الوجود المطلق بشرط الإطلاق. أو أنه مجرد علة للمخلوقات، وأنى يجتمع كلام الفلاسفة مع العقل والشرع والحس في تحريم الشرك وعبادة الكواكب، وأنى يجتمع النقل الضروري المتواتر مع إنكار الفلاسفة حشر الأجساد، وأنا يجتمع العقل والنقل والحس الضرورية مع تأليه الإنسان، أو العقل، أو الأفلاك. لذلك يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: (وكل من فهم حقيقة قولهم وحقيقة ما جاءت به الرسل علم مناقضتهم لهم؛ كما قيل لبعض شيوخنا الفضلاء الذين كانوا يعرفون ذلك: ما بين الفلاسفة والأنبياء؟ فقال: السيف الأحمر. بل حقيقة أمرهم: أنهم لا يؤمنون لا بالله ولا كتبه ولا ملائكته ولا رسله ولا بالبعث بعد الموت، فهم أسوأ حالاً من اليهود والنصارى)^(١).

وقال الإمام الذهبي: (فمن رام الجمع بين علم الأنبياء عليهم السلام وبين علم الفلاسفة بذكائه؛ لا بد وأن يخالف هؤلاء وهؤلاء، ومن كفّ ومشى خلف ما جاءت به الرسل من إطلاق ما أطلقوا، ولم يتحذلق ولا عمق، فإنهم صلوات الله عليهم أطلقوا، وما عمقوا: فقد سلك طريق السلف الصالح، وسلم له دينه ويقينه. نسأل الله السلامة في الدين)^(٢).

(١) الصفدية (٢/٢٢٧).

(٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال (٥/١٧٣).

الثالث: أنه زعم أن التعارض مع النظر الأرسطي واليوناني هو مع ظواهر النصوص، وهذا كذب وتدليس بل الفلسفة متعارضة مع ظواهر النصوص ومع قطعيات النصوص المجمع عليها المتواترة الظاهرة، التي لا يقبل فيها التأويل ولا المجاز بإجماع المسلمين حتى المتكلمين منهم، وحتى قدماء الرافضة.

الرابع: أنه لا يوجد في ألفاظ الشرع مع تصفح أجزائه ما يشهد لما يدعو إليه، وهو يعلم ذلك لكنه يلبس على من ليس عنده بصيرة.

وانظر إلى تعظيم ابن رشد للبرهان الفلسفي المزعوم في مثل قوله: (ونحن نقطع قطعاً بأن كل ما أدى إليه البرهان، وخالفه ظاهر الشرع أن ذلك الظاهر يقبل التأويل)^(١)، وسبق أن الخلاف مع قطعيات ونصوص الشرع لا مع ظواهرها فقط، لكن هذا من طرق التلبيس، وبرهانه لا يقدم حتى على ظواهر الشرع، فضلاً عن قواطعه. وبهذا الكلام يتبين أن ابن رشد يريد عرض الوحي على أرسطو وأتباعه فما وافقهم منه قبله وما عارضه أوله، وهو تحكيم غير الله. وقد قال تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]، وقال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَرْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا أَنزَلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنزَلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِءِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضَاهَهُمْ ضَلُّواً بَعِيداً﴾ (٦٠) وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يُصَدُّونَ عَنْكَ صُدُوداً ﴿٦١﴾ فَكَيْفَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَاءُوكَ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا ﴿٦٢﴾ أُولَئِكَ الَّذِينَ يَعْلَمُ

(١) فصل المقال ص ٩٨.

اللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا ﴿النِّسَاءُ: ٦٠-٦٣﴾.

ويقول ابن رشد بعد أن بين خطر تأويل النصوص، الذي فعله الأشاعرة والمعتزلة، وأن ذلك سبب تمزيق الشرع، وأنه سبب تفرق الأمة قال عن التفرق هذا: (ولما علم الرسول ﷺ أن مثل هذا يعرض ولا بد في شريعته قال: (ستفترق أمتي على اثنتين وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة) يعني بالواحدة التي سلكت ظاهر الشرع ولم تؤوله تأويلاً صرحت به للناس)^(١).

فقال: (تأويلاً صرحت به للناس)، ولو أنه وقف عند قوله: (ظاهر الشرع) لوافق الحق، لكن بين مقصده وأنه يرى أن الفرقة الناجية هم الفلاسفة، وهم من علم التأويل ولم يصرحوا به للناس وهم أهل التخييل، وهو منهم ويرى أنه لا يصرح به إلا في كتب البرهان. واستدل على تأويله وفلسفته، التي يزعم أنها باطن الشرع بـ (ما روى البخاري^(٢) عن علي رضي الله عنه أنه قال: (حدثوا الناس بما يعرفون؛ أتريدون أن يكذب الله ورسوله؟). ومثل ما روي من ذلك عن جماعة من السلف)^(٣).

واستدل بهذه الآثار على أن كثيراً من الصدر الأول يرون أن للدين ظاهراً وباطناً بالمعنى الذي يريده هو، وهذا كله لتضليل العامة، وهو كذب وإفك ظاهر، وبالإجماع من علماء المسلمين يعلم أن مراد علي رضي الله عنه وغيره من السلف ليس هو ما يريده ابن رشد من التخييل والبطون الفلسفي.

(١) الكشف عن مناهج الأدلة ص: ١٥٠.

(٢) ح (١٢٧).

(٣) فصل المقال ص ١٠٠.

فليس مراد علي رضي الله عنه ولا أحد من علماء المسلمين أن هناك علمًا باطنًا يخالف نصوص وظواهر القرآن، أو أن نصوص وظواهر القرآن مجرد كذب لمصلحة الجمهور كما يراه ابن رشد وكما سيأتي بيانه بإذن الله. وفي الصحيح عن أبي جحيفة رضي الله عنه قال: قلت لعلي رضي الله عنه: هل عندكم شيء من الوحي إلا ما في كتاب الله، قال: لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة ما أعلمه إلا فهمًا يعطيه الله رجلاً في القرآن، وما في هذه الصحيفة، قلت: وما في الصحيفة؟ قال: العقل، وفكاك الأسير، وأن لا يقتل مسلم بكافر^(١).

فمراد السلف شيء آخر غير ما عناه ابن رشد ومما عنوه: عدم التحديث بالمتشابه عند من لا يفهم إرجاعه إلى المحكم كالعامه وأهل الأهواء، ومثله قول ابن مسعود رضي الله عنه: (ما أنت محدثاً قوماً حديثاً لا تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة)^(٢). وممن كره التحديث ببعض دون بعض أحمد في الأحاديث التي ظاهرها الخروج على السلطان، وأبو يوسف في الغرائب، ومن قبلهم أبو هريرة رضي الله عنه في الجرابين وأن المراد بالجراب الذي لم يثبت ما يقع من الفتن، ونحوه ذلك عن حذيفة رضي الله عنه، وعن الحسن أنه أنكر تحديث أنس للحجاج بقصة العرنيين؛ لأن الحجاج اتخذها وسيلة إلى ما كان يعتمد منه من المبالغة في سفك الدماء بتأويله الواهي، ونحو ذلك، فهذا مراد علي وابن مسعود وغيرهم رضوان الله عليهم بكلامهم.



(١) رواه البخاري (٣٠٤٧، ٦٩١٥، ٦٩٠٣).

(٢) رواه مسلم في مقدمة صحيحه.

المبحث الثاني

التصريح بالتأويل للجمهور عند ابن رشد

صح عن النبي ﷺ أنه قال: (الإثم ما حاك في صدرك وكرهت أن يطلع عليه الناس)^(١). فتأويلات الفلاسفة مما يكرهوا اطلاع الناس عليها، ولو كان هؤلاء الناس علماء؛ لأنها مخالفة للنصوص الشرعية وللنظر وللعقول، فلن يقبلها الناس وسيرمون من يقول بها بالعظائم.

بل يرى ابن رشد أن التصريح بتأويلات الفلاسفة ممنوع حتى لأهل الجدل يعني بهم المتكلمين من معتزلة وأشاعرة، فضلاً عن أهل السنة، يقول: (وهذا التأويل ليس ينبغي أن يصرح به لأهل الجدل فضلاً عن الجمهور، ومتى صرح بشيء من هذه التأويلات لمن هو من غير أهلها، وبخاصة التأويلات البرهانية - لبعدها عن المعارف المشتركة - أفضى ذلك بالمصرح له والمصرح إلى الكفر. والسبب في ذلك أن مقصوده إبطال الظاهر وإثبات المؤول، فاذا بطل الظاهر عند من هو من أهل الظاهر، ولم يثبت المؤول عنده، أداه ذلك إلى الكفر)^(٢).

فصرح ببعده تأويلاتهم عن المعارف المشتركة، وأن فيها إبطال لظواهر النصوص، وهو تصريح آخر منه أن ظواهر النصوص كفر.

(١) رواه مسلم (٢٥٥٣).

(٢) فصل المقال ص: ١١٩.

ويرى أن عدم التصريح بالتأويل للجمهور، وإبقائهم على ظواهر النصوص هو لإسعادهم ولمصلحتهم؛ لأنه لو صرح لهم بالتأويل الفلسفي الباطني لتشككوا، فيقول: (وإذ قد تقرّر من هذه المناهج التي سلكها الشرع في تعليم الناس أوّلاً: وجود الباري سبحانه، والطرق التي سلكها في نفي الشريك عنه ثانيًا، والتي سلكها ثالثًا في معرفة صفاته، والقدر الذي صرح به من ذلك في جنس من هذه الأجناس، وهو القدر الذي إذا زيد فيه أو نقص أو حُرّف أو أوّل، لم تحصل به السعادة المشتركة للجميع، فقد بقي علينا أن نعرف أيضًا الطرق التي سلكها بالناس في تنزيه الخالق سبحانه عن النقائص، ومقدار ما صرح به من ذلك، والسبب الذي من قبله اقتصر بهم على ذلك المقدار)^(١).

وهذا يعني أنه لم يُصرّح لهم بالحق في نفس الأمر، وذلك لأجل إسعادهم، يعني أن الشرع كذب عليهم للمصلحة، فما أبعد من قول لم يصل إليه اليهود والنصارى. ويقول عن رؤية الله تعالى في الآخرة: (تَبْرَهَنَ عند العلماء أن تلك الحال مزيد علم، لكن متى صرح لهم به، أعني للجمهور بطلت عندهم الشريعة كلها، أو كفّروا المصّرّح لهم بها، فمن خرج عن منهاج الشرع في هذه الأشياء فقد ضلّ عن سواء السبيل)^(٢).

فالرؤية عنده مجرد مزيد علم، وما في الشرع تخيل وكذب للمصلحة في نظره. مع أن أدلة الرؤية قطعية الثبوت والدلالة على رؤية الله تعالى في الآخرة والجنة بالأعين التي في الوجوه، كما قال تعالى: ﴿وَجُوهٌ نَّاصِرَةٌ﴾ ٢٢ **إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ** ﴿[التَّيْمَاتِ: ٢٢-٢٣]﴾. لذلك قال الإمام ابن أبي العز الحنفي

(١) الكشف عن مناهج الأدلة ص: ١٣٦.

(٢) الكشف عن مناهج الأدلة ص: ١٥٨.

في شرحه لعقيدة الطحاوي: (وقد ذكر الشيخ رحمته الله من الأدلة قوله تعالى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ ﴿١٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ وهي من أظهر الأدلة، وأما من أبى إلا تحريفها بما يسميه تأويلاً؛ فتأويل نصوص المعاد والجنة والنار والحساب أسهل من تأويلها على أرباب التأويل، ولا يشاء مبطل أن يتأول النصوص ويحرفها عن مواضعها إلا وجد إلى ذلك من السبيل ما وجده متأول هذه النصوص. وهذا الذي أفسد الدنيا والدين، وهكذا فعلت اليهود والنصارى في نصوص التوراة والإنجيل، وحذرنا الله أن نفعل مثلهم، وأبى المبطلون إلا سلوك سبيلهم^(١).

والمقصود أن ابن رشد مصرح بمذهبه وموضحه غاية الوضوح.

فينطبق عليه قوله تعالى عن المنافقين: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴿١١﴾ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لَّا يَشْعُرُونَ ﴿١٢﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا كَمَا ءَامَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا ءَامَنَ السُّفَهَاءُ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِن لَّا يَعْلَمُونَ ﴿١٣﴾ وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيْطَانِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴿١٤﴾ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿١٥﴾﴾ [البقرة: ١١-١٥].

وما عليه علماء المسلمين فخلاف هذا التخييل والتأويل، قال الإمام الشافعي: (والقرآن على ظاهره حتى تأتي دلالة منه أو سنة أو إجماع بأنه على باطن دون ظاهر)^(٢).

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية: (فكل ما بينه القرآن وأظهره فهو حق)^(٣).

(١) شرح العقيدة الطحاوية (١/٢٠٤-٢٠٥).

(٢) الرسالة: ٥٨٠.

(٣) مجموع الفتاوى (٧/٣٩٣).

ويقول الإمام ابن القيم: (الواجب حمل كلام الله تعالى ورسوله، وحمل كلام المكلف على ظاهره الذي هو ظاهره، وهو الذي يقصد من اللفظ عند التخاطب، ولا يتم التفهيم والفهم إلا بذلك. ومُدَّعي غير ذلك على المتكلم القاصد للبيان والتفهيم كاذب عليه)^(١).

ويقول العلامة الشنقيطي: (الذي كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ وعامة علماء المسلمين أنه لا يجوز العدول عن ظاهر كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ في حال من الأحوال بوجه من الوجوه، حتى يقوم دليل صحيح شرعي صارف عن الظاهر إلى المحتمل المرجوح. والقول بأن العمل بظاهر الكتاب والسنة من أصول الكفر لا يصدر البتة عن عالم بكتاب الله وسنة رسوله، وإنما يصدر عن من لا علم له بالكتاب والسنة أصلاً؛ لأنه لجهله بهما يعتقد ظاهرهما كفرًا والواقع في نفس الأمر أن ظاهرهما بعيد مما ظنه أشد من بعد الشمس من اللمس)^(٢). وهذا في تأويلات الأشاعرة فكيف بتأويلات ابن رشد الفلسفية الباطنية.

وإن تعجب فاعجب من تصريح ابن رشد بهذا الكلام بين المسلمين. ويقول ابن رشد أيضًا: (المصرّح بهذه التأويلات لغير أهلها فكافر لمكان دعائه الناس إلى الكفر. وهو ضد دعوى الشارع، وبخاصة متى كانت تأويلات فاسدة في أصول الشريعة، كما عرض ذلك لقوم من أهل زماننا. فإننا قد شهدنا منهم أقوامًا ظنوا أنهم قد تفلسفوا، وأنهم قد أدركوا بحكمتهم العجيبة أشياء مخالفة للشرع من جميع الوجوه، أعني لا تقبل تأويلًا، وأن الواجب هو التصريح بهذه الأشياء للجمهور، فصاروا

(١) اعلام الموقعين (٣/١٠٩).

(٢) أضواء البيان (٧/٢٦٦).

بتصريحهم للجمهور بتلك الاعتقادات الفاسدة سبباً لهلاك الجمهور وهلاكهم في الدنيا والآخرة^(١). وهذا تفاخر بالتأويل الباطني، ولا يعتد ابن رشد بتأويلات المتكلمين، ومع بطلان تأويلاتهم جميعاً عند أهل الحق إلا أن المتكلمين أحسن حالاً منه بكثير، بل بينه وبينهم كما بين القدم والفرق.

ويقول أيضاً -ناقدًا الغزالي-: (وأما إخلاله بالشرعية فمن جهة إفصاحه فيها بالتأويل الذي لا يجب الإفصاح به، وأما إخلاله بالحكمة [وهي التأويل الفلسفي] فلا إفصاحه أيضاً بمعانٍ فيها، لا يجب أن يصرح بها إلا في كتب البرهان .. والصواب ألا يصرح بالحكمة للجمهور، وأما قد وقع التصريح فالصواب أن تُعلم الفرقة من الجمهور التي ترى أن الشرعية مخالفة للحكمة أنه ليست مخالفة لها)^(٢). وكُتبت الحكمة عنده هي الكتب الفلسفية والفلاسفة.

ولازم قول ابن رشد هذا أن الأنبياء كانوا هالكين للقطع بأن الأنبياء ﷺ إنما يعتقدون ما دلت عليه النصوص، وهو لازم لا محيد عنه. ثم يرى ابن رشد أن تأويلاته الباطنية هي الأمانة التي أمر الله بحفظها في القرآن في قوله تعالى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾ [الْإِنشُرَاقِيَّة: ٧٢]^(٣). فجعل اعتقاد الكفر والإلحاد والقول بقدم العالم ونفي علم الله وعبادة الأفلاك وغيرها -مما أجمع المسلمون على كفر من قال

(١) فصل المقال ص: ١١٩.

(٢) الكشف عن مناهج الأدلة ص: ١٥٢.

(٣) انظر: فصل المقال ص: ١٢٥.

بها- وإخفاء ذلك هو الأمانة، وهو ما أمر الله به تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا .

وإذا استدل بالقرآن على ذلك فهو نسبة لتأويلاته إلى الله تعالى، فلا عجب أن يجعل الأنبياء وكثير من السلف الصالح عرفوا التأويل ولم يصرحوا به ليلبس على ضعفاء البصيرة، فنسب مذهبه للأنبياء وعلماء الأمة أيضًا، فقد فاق على من نسبوا لله الأمر بالفحشاء تعالى عن ذلك وتقدس والذين قال الله فيهم: ﴿وَإِذَا فَعَلُوا فَحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ أَنْقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٢٨﴾ قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ ﴿٢٩﴾ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ إِنَّهُمْ اتَّخَذُوا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهم مُّهْتَدُونَ ﴿٣٠﴾﴾ [الإعراف: ٢٨-٣٠].

ثم يزعم هذا المارق ابن رشد أنه بهذا يتبين عدم تعارض الشريعة مع الفلسفة، وأنه بهذا يجمع الأمة ولا يفرقها^(١).

يقول: (وفرقة انتدبت لتأويل الشرع وروم صرفه إلى الحكمة، وهذا كله خطأ، بل ينبغي أن يقر الشرع على ظاهره، ولا يصرح للجمهور بالجمع بينه وبين الحكمة؛ لأن التصريح بذلك هو تصريح بنتائج الحكمة لهم دون أن يكون عندهم برهان عليها، وهذا لا يحل ولا يجوز)^(٢).

وقصد بالفرقة التي انتدبت للتأويل هم من يسميهم أهل الجدل وهم المتكلمون عموماً والأشاعرة خصوصاً.

(١) فصل المقال ص: ١٢٥.

(٢) الكشف عن مناهج الأدلة ص: ١٥١.

المبحث الثالث

انقسام الشرع إلى ظاهر وباطن عند ابن رشد

يرى ابن رشد انقسام الشرع إلى ظاهر وباطن^(١)، والباطن الذي يريده هو الذي يناقض الظاهر، لا أنه فهم لمراد الله يؤتیه الله من يشاء من أهل العلم في كتابه، مما يوافق الظاهر لا يخالفه^(٢).

وعزى ابن رشد السبب في وجود الباطن إلى مخالفة ظاهر الشرع إما لفطر العوام أو عاداتهم أو لعدمهم أسباب التعلم، ولأن هذا الباطن من خفائه أنه لا يعلم إلا بالبرهان الأرسطي^(٣).

(١) أفرد الشاطبي فصلا لطيفا للرد على هذا الكلام وبيان ما فيه من حق وباطل في (الموافقات) (٣/٣٨٢) وما بعدها.

(٢) من مثل ما روى البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: كان عمرُ يُدخِلني مع أشياخِ بدرٍ، فقال بعضهم: لم تُدخِل هذا الفتى معنا ولنا أبناءٌ مثله، فقال: إنه ممن قد علمتم، قال: فدعاهم ذات يوم ودعاني معهم، قال: وما أريته دعاني يومئذٍ إلا ليريهم مني، فقال: ما تقولون في ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ ١٠١ و﴿رَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا﴾ حتى ختم السورة؟ فقال بعضهم: أمرنا أن نحمد الله ونستغفره إذا نصرنا وفتح علينا، وقال بعضهم: لا ندري أو لم يقل بعضهم شيئا، فقال لي: يا ابن عباس أكذلك تقول؟ قلت: لا، قال: فما تقول؟ قلت: هو أجل رسول الله صلى الله عليه وسلم أعلمه الله له ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ فتح مكة فذاك علامة أجلك ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَأَسْتَغْفِرْ لَهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا﴾ قال عمر: ما أعلم منها إلا ما تعلم. رواه البخاري (٤٠٤٣).

(٣) فصل المقال ص: ١٠٧.

يقول: (الظاهر هو تلك الأمثال المضروبة لتلك المعاني، والباطن هو تلك المعاني التي لا تنجلي إلا لأهل البرهان)^(١) وهم عنده الفلاسفة، ولازم كلامه أن السلف الصالح لم يعرفوا هذا الباطن لأنهم ما عرفوا كلام أرسطو. وإن انتحل السلف كذبا وخداعاً؛ فإن قيل جداً إن مراده بالبرهان هو العقل السليم، ومنطق الفطرة - وهو مما لم مراده - فلازمه أن أرسطو أعرف به منهم، ومن جعل أرسطو أعرف في مسائل الدين من اتباع الأنبياء فهو المنافق الواضح النفاق. لكن أين العقل السليم مما يعتقد أرسطو والفلاسفة في الإلهيات؟. لذلك قال شيخ الإسلام ابن تيمية معلقاً على كلامه هذا: (هذا الكلام من أصول النفاق: نفاق الدهرية ويظهر بطلانه من وجوه^(٢)...^(٣)).

والمقصود أن ابن رشد يقول إن باطن الشرع لا يعرفه إلا الفلاسفة، ولا يمكن لغيرهم معرفته، لا المتكلمين ولا العامة الذين منهم أهل السنة عنده، وكفى بهذا بياناً لحقيقة الرجل.

وحاشا لله أن يكون هذا هو الحق، وأن يكون في القرآن كذب، بل الأمر أن أصول العقائد ظاهرها وباطنها بينها الله تعالى بياناً بحيث لا يعذر مكلف عامي أو غيره بعدم فهمها أو بجهلها، إذا بلغت، ولا عذر في تأويلها، لشدة وضوحها، ولا يسوغ التقليد فيها لغير الكتاب والسنة، فهي قطعية الثبوت والدلالة، وهذا عكس ما ذهب إليه ابن رشد وسائر

(١) فصل المقال ص: ١٠٧.

(٢) قد ذكرت بعضها مفرقا في هذا البحث، فلم أر ذكرها هنا، ومرادي ما وصفه به الشيخ من النفاق.

(٣) بيان تلبس الجهمية: (٢/ ٨٥) ط. مجمع الملك فهد.

الباطنية باطنية المتكلمين أو باطنية الشيعة أو باطنية الصوفية الذين باطنهم هي الفلسفة المشؤومة .

يجلي الشاطبي رحمته الله هذا المراد -وهو ممن تتبع ابن رشد ورد عليه في عدة مواطن- تحت كتاب المقاصد من كتابه العظيم «الموافقات» في ما يرجع إلى قصد الشارع، النوع الثاني: (قصد الشارع في وضع الشريعة للإفهام)، قال: (ومنها أن تكون التكاليف الاعتقادية والعملية مما يسع الأُمِّي تعقلها ليسعه الدخول تحت حكمها؛ أما الاعتقادية بأن تكون من القرب للفهم، والسهولة على العقل بحيث يشترك فيها الجمهور؛ من كان منهم ثاقب الفهم أو بليداً؛ فإنها لو كانت مما لا يدركه إلا الخواص لم تكن الشريعة عامة، ولم تكن أمية، وقد ثبت كونها كذلك؛ فلا بد أن تكون المعاني المطلوب علمها واعتقادها سهلة المأخذ.

وأيضاً فلو لم تكن كذلك لزم بالنسبة إلى الجمهور تكليف ما لا يطاق، وهو غير واقع كما هو مذكور في الأصول . . وعلى هذا فالتعمق في البحث فيها، وتطلب ما لا يشترك الجمهور في فهمه خروج عن مقتضى وضع الشريعة الأمية؛ فإنه ربما جمحت النفس إلى طلب ما لا يطلب منها فوقع في ظلمة لا انفكك لها منها، ولله در القائل:

وللعقول قوى تستن دون مدى إن تعدها ظهرت فيها اضطرابات^(١).

وهذا الكلام مناقض لمقاصد الشريعة التي يراها ابن رشد تمام المناقضة .

وقال الشاطبي رحمته الله حين إثبات الحكمة والتعليل في أحكام الشريعة، قالباً الاعتقاد على ابن رشد وأمثاله من الباطنية: ذكر النوع الرابع: بيان

(١) الموافقات (٢/٨٨-٨٩) ت. دراز.

قصد الشارع في دخول المكلف تحت أحكام الشريعة، قال: (الشريعة كما أنها عامة في جميع المكلفين، وجارية على مختلفات أحوالهم؛ فهي عامة أيضًا بالنسبة إلى عالم الغيب وعالم الشهادة، من جهة كل مكلف، فإليها نرد كل ما جاءنا من جهة الباطن، كما نرد إليها كل ما في الظاهر، والدليل على ذلك أشياء منها: ما تقدم في المسألة قبلها من ترك اعتبار الخوارق إلا مع موافقة ظاهر الشريعة، والثاني: أن الشريعة حاکمة لا محكوم عليها، فلو كان ما يقع من الخوارق والأمور الغيبية حاکمًا عليها بتخصيص عموم أو تقييد إطلاق، أو تأويل ظاهر، أو ما أشبه ذلك؛ لكان غيرها حاکمًا عليها، وصارت هي محكومًا عليها بغيرها، وذلك باطل باتفاق، فكذلك ما يلزم عنه^(١).

وابن رشد يجعل قول أرسطو والفلاسفة حاکمة على الشريعة، يتأول ظاهرها بل نصوصها بما يعتقدون، وهذا عبادة لأرسطو وللفلاسفة كما سبق، وإرجاع للشريعة وتحكيمها إلى أكثر الخلق وسفلتهم وأجهلهم وهم الفلاسفة.

وبعد كلام ابن رشد الذي نقلته عنه هنا خرج ابن رشد بنتيجته وهي أن: (ههنا ظاهر يجب على أهل البرهان تأويله، وحملهم إياه على ظاهره كفر. وتأويل غير أهل البرهان له وإخراجه عن ظاهره كفر في حقهم أو بدعة. ومن هذا الصنف آية الاستواء وحديث النزول. ولذلك قال ﷺ في السوداء إذ أخبرته أن الله في السماء: (اعتقها فإنها مؤمنة) إذ كانت ليست من أهل البرهان)^(٢).

(١) الموافقات (٢/٢٧٥).

(٢) فصل المقال ص ١١١. وهنا تناقض من ابن رشد فقد أثبت العلو في كلام له، وجعله مجمع عليه عند الحكماء، كما سيأتي بيانه إن شاء الله.

وبهذا يقرر ابن رشد أن ظاهر الدين باطل، ولكن يرى أنه لا يجوز تأويله للعوام.

قال: (والسبب في ذلك أن الصنف من الناس الذين لا يقع لهم التصديق إلا من قبل التخيل - أعني أنهم لا يصدقون بالشيء إلا من جهة ما يتخيلونه - يعسر وقوع التصديق لهم بوجود ليس منسوباً إلى شيء متخيل)^(١).

وهذا يبيّن بحقيقة مذهبه؛ وهو أن الأنبياء خاطبوا أغلب الناس بخلاف الحق تلتفا بهم، يعني انهم كذبوا عليهم للمصلحة ف: ﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعَزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ (١٨٠) ﴿وَسَلِّمْ عَلَى الْمُرْسَلِينَ﴾ (١٨١) ﴿وَلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الصَّافَّاتُ: ١٨٠-١٨٢].

ومع ما سبق مما ذهب إليه ابن رشد في العلميات وهي العقائد من وجوب تأويلها على أهل البرهان، وأن لها باطن يخالف الظاهر، وأن عدم تأويلها كفر بالنسبة لهم، قال: (وأهل البرهان مع أنهم مجمعون في هذا الصنف أنه من المأوّل فقد يختلفون في تأويله، وذلك بحسب مرتبة كل واحد من معرفة البرهان). وهذا يعني أنه لا يوجد معقول متفق عليه، فلا وجود للحق إذًا. ولكن عند ابن رشد الحق هو في كلام أرسطو لا غير.





الفصل الثاني ابن رشد وعلوم الشرع

وتحتة ثلاثة مباحث

المبحث الأول: ابن رشد والاجماع.

المبحث الثاني: ما أثبتته ابن رشد مما يوافق الشرع، وتخيله.

المبحث الثالث: كتاب (بداية المجتهد ونهاية المقتصد).





المبحث الأول

ابن رشد والاجماع

لما اصطدم ابن رشد بمخالفة كلام الفلاسفة للنصوص لجأ إلى التأويل الباطني كما سبق، اصطدم أيضاً بالإجماع؛ فالإجماع منعقد على بطلان عقائد الفلاسفة، فأنكر وقوع الإجماع القطعي في العلميات، قال: (الإجماع لا يتقرر في النظريات بطريق يقيني، كما يمكن أن يتقرر في العلميات)^(١)، والعملية يقصد بها مسائل الفقه. وهو تفريق باطل بالإجماع ولا دليل عليه، وأركان الإيمان وهي الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر مجمع عليها إجماعاً قطعياً متواتراً، وما كان كذلك فمفكره كافر، ولا يعذر مخالفتها بتأويل، ولا جهل، ولا تقليد إلا من لم تبلغه الرسالة، أو كان حديث عهد بجاهلية^(٢).

ولو فرضنا جدلاً التفريق لكان العكس هو الأولي؛ لأن العلميات أعظم من العلميات. وهو يرمي بإنكار الإجماع في هذه المسائل إلى المنع من تكفير من خالف الإجماع، ويردُّ بذلك على أبي حامد الغزالي الذي كفر الفلاسفة بمخالفتهم الإجماع القطعي في مسائل^(٣).

(١) فصل المقال ص ٩٩.

(٢) انظر كتابي: (البيان المبين بعدم إعدار المشركين بعد بلوغ القرآن العظيم أو السماع بخاتم النبیین).

(٣) فصل المقال ص ١٠١.

وقد رد عليه ابن دقيق العيد في هذا فقال: (أما من قال: إن دليل الإجماع ظني، فلا سبيل إلى تكفير مخالفه كسائر الظنيات، وأما من قال: إن دليله قطعي، فالحكم المخالف فيه إما أن يكون طريق إثباته قطعياً أو ظنياً؛ فإن كان ظنياً، فلا سبيل إلى التكفير، وإن كان قطعياً، فقد اختلفوا فيه، ولا يتوجه الخلاف فيما تواتر من ذلك عن صاحب الشرع بالنقل؛ فإنه يكون تكديماً موجبا للكفر بالضرورة، وإنما يتوجه الخلاف فيما حصل فيه الإجماع بطريق قطعي؛ أعني أنه ثبت وجود الإجماع به إذا لم ينقل أهل الإجماع الحكم بالتواتر عن صاحب الشرع، فتلخص أن الإجماع تارة يصحبه التواتر بالنقل عن صاحب الشرع وتارة لا؛ فالأول لا يختلف في تكفيره، والثاني قد يختلف فيه.

فلا يشترط في النقل عن صاحب الشرع لفظ معين، بل قد يكون ذلك معلوماً بالقطع بأمور خارجة عن الحصر، كوجوب الأركان الخمسة. فتنبه لهذا، فقد غلط فيه من يعتقد في نفسه ويعتقد من المائلين إلى الفلسفة، حيث حُكم بكفر الفلاسفة لإنكارهم علم الباري ﷻ بالجزئيات، وحدوث العالم، وحشر الأجساد، فتوهم هذا الإنسان أن يخرج على الخلاف في مخالف الإجماع، وهو خطأ فاحش؛ لأن هذا من القسم الذي صحب التواتر فيه الإجماع تواتراً قطعياً معلوماً بأمور غير منحصرة^(١).

قال الزركشي: (وكانه رحمته يريد ابن رشد، فإن له كتاب «فصل المقال فيما بين الشريعة والحكمة من اتصال» وردَّ على الغزالي في تكفير الفلاسفة في ذلك).

(١) نقله عنه الزركشي في البحر المحيط في أصول الفقه (٣/٥٦٨-٥٦٩).

وقد ذكر ابن رشد دليله على إنكار الإجماع في العقائد، فقال: (أنه ليس يمكن أن يتقرر الإجماع في مسألة ما في عصر ما إلا بأن يكون ذلك العصر عندنا محصوراً، وأن يكون جميع العلماء الموجودين في ذلك العصر معلومين عندنا، أعني معلوماً أشخاصهم ومبلغ عددهم، وأن ينقل إلينا في المسألة مذهب كل واحد منهم نقل تواتر، ويكون مع هذا كله قد صح عندنا أن العلماء الموجودين في ذلك الزمان متفقون على أنه ليس في الشرع ظاهر أو باطن، وأن العلم بكل مسألة يجب ألا يكتف عن أحد، وأنَّ الناس طريقهم واحد في علم الشريعة)^(١).

وهو بهذا إنما يلبس على الجهال، فكل هذا الذي أنكره ثابت، ولو لم يثبت لكان حجة عليه في العمليات، لكن ما أنكره موجود بالإجماع، والعلماء في الصدر الأول كانوا معلومين ومعلوم أشخاصهم ومبلغ عددهم، أما من بعدهم فهو ما يصح كلام ابن رشد حوله، بل من ادعى الإجماع بعد القرون الأولى فهو كاذب كما قال الإمام أحمد، أما إجماع الصدر الأول وهو ما نحتج به، فهو ثابت وحجة بالإجماع. وقد نُقلت اجماعاتهم القطعية المتواترة في كثير من أصول العلميات وأصول العمليات.

والإجماع في العلميات أكثر؛ فإنه كل ما كان الناس إلى شيء أحوج كان بيانه لهم أوضح وأشهر، والعلميات هي أصول العمليات. وقد بقي النبي ﷺ يدعو إلى التوحيد عشر سنوات قبل أن تفرض الصلاة، لكن هكذا الملاحدة يقلبون الحقائق ليصلوا إلى ترويح إلحادهم بطريقة لا تروج إلا على ضعيفي العقل والبصيرة.

(١) فصل المقال ص ٩٩.

وأما قوله: (ويكون مع هذا كله قد صح عندنا أن العلماء الموجودين في ذلك الزمان متفقون على أنه ليس في الشرع ظاهر أو باطن، وأن العلم بكل مسألة يجب ألا يكتف عن أحد، وأن الناس طريقهم واحد في علم الشريعة). فهذا أيضا من تلبيسه على الجهال، فإن الظهور والباطون، والكتمان وعدمه، وتساوي طرق الناس في العلم بالشريعة، ألفاظ مجملة ويقصد بها ابن رشد شيئاً غير ما يقصده غيره، فهو يقصد الباطون الفلسفي الباطني، وهذا متفق على عدم وجوده في الشرع، ويقصد كتمان ما يناقض القرآن لا كتمان ما لا يحتمله العوام من العلم الذي لا تبلغه عقولهم ولا يخالف القرآن والسنة، فالإجماع منعقد على أن الباطون الذي يكتمه ابن رشد غير موجود، وهذا من وضوحه وكونه من المعلوم بالضرورة فلا يحتاج لتوسيع الكلام فيه.

ومما استدل به ابن رشد على إنكار الإجماع، قوله: (وقد تبين من قولنا أنه ليس يمكن أن يتقرر إجماع في أمثال هذه المسائل، لما روي عن كثير من السلف الأول، فضلا عن غيرهم، أن هاهنا تأويلات يجب أن لا يفصح بها إلا لمن هو من أهل التأويل وهم الراسخون في العلم؛ لأن الاختيار عندنا هو الوقوف على قوله تعالى: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ [الأنعام: ٨]؛ لأنه إذا لم يكن أهل العلم يعلمون التأويل لم تكن عندهم مزية تصديق توجب لهم من الإيمان به لا يوجد عند غير أهل العلم. وقد وصفهم الله بأنهم المؤمنون به، وهذا إنما يحمل على الإيمان الذي يكون من قبل البرهان، وهذا لا يكون إلا مع العلم بالتأويل)^(١).

(١) فصل المقال ص ١٠١-١٠٢.

وفي هذا الكلام من المغالطات والباطل الكثير، فمن ذلك افتراءه على السلف أنهم روي عنهم أن هاهنا تأويلات يجب أن لا يفصح بها إلا لمن هو من أهل التأويل، وليس له نقل على ذلك، وما استدل به من أقوالهم فهمه فهمًا فاسدًا لا يتماشى مع مذهبهم. فلا نقل صحيح ولا فهم سليم.

وجعله أهل التأويل الباطني الذي يرمي إليه هم الراسخون في العلم افتراء على الله وعليهم وقول في كتاب الله بلا علم، بل بالباطل. وزعمه أن التأويل الوارد في الآية هو تأويله الفلسفي تفسير للقرآن بما لم يقل به أحد من أئمة التفسير ولا أئمة الدين، فإن علماء المسلمين اختلفوا متى يكون الوقف في الآية التي ذكرها، فقال بعضهم يوقف عند قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [الْعَنْكَرَان: ٨]، وفسروا التأويل هنا بالحقيقة، وذهب بعض المفسرين إلى أن الوقوف عند قوله تعالى: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ [الْعَنْكَرَان: ٨] لكن فسروا التأويل بمعرفة المعنى.

فإن التأويل في كتاب الله له هذان المعنيان كما تقدم. أما تفسير التأويل بما ذهب إليه ابن رشد فهو من تفسير القرآن بمصطلحات المتأخرين التي لم يقل بها أحد من السلف. وهذا أحد أعظم أسباب الوقوع في الباطل وهو تفسير القرآن بغير علم. بل هو استدلال بالقرآن على الكفر، ونسبة له إلى السلف فكان فعله من أعظم الباطل المبني على الباطل.

وقوله: (وهذا إنما يحمل على الإيمان الذي يكون من قبل البرهان، وهذا لا يكون إلا مع العلم بالتأويل) حصر لطريق الإيمان بالبرهان، وهو عنده طريق فلاسفة اليونان، فالراسخون في العلم عنده هم الفلاسفة، وهم عنده أهل صناعة البرهان^(١)، وهم عند علماء الإسلام أعظم الخلق كفرًا وجهلاً بالشرع.

(١) انظر: الكشف عن مناهج الأدلة ص: ١٠٥.

وقد رد عليه الإمام الشاطبي رحمته الله فقال: (وزعم ابن رشد الحكيم في كتابه الذي سَمَّاه بـ «فصل المقال فيما بين الشريعة والحكمة من الاتصال» أن علوم الفلسفة مطلوبة؛ إذ لا يفهم المقصود من الشريعة على الحقيقة إلا بها، ولو قال قائل: إن الأمر بالضدّ مما قال لما بعد في المعارضة. وشاهد ما بين الخصمين شأن السلف الصالح في تلك العلوم، هل كانوا آخذين فيها، أم كانوا تاركين لها أو غافلين عنها؟ مع القطع بتحققهم بفهم القرآن، يشهد لهم بذلك النبي صلى الله عليه وسلم والجسم الغفير؛ فلينظر امرؤ أين يضع قدمه)^(١).

وبه يعلم أن ابن رشد يدعو إلى تحكيم الفلسفة، ولا غرابة إذاً أن يزعم أن السلف الصالح كانوا فلاسفة كذباً منه للمصلحة التي يراها. ثم خرج من هذا إلى استحالة تقرر الإجماع؛ لأن التأويلات مخصوص بها العلماء، وهذا تصويره كاف في معرفة ما يرمي إليه ابن رشد من الزندقة والإلحاد واحتقار السلف الصالح والاستخفاف بعقول المسلمين.



(١) الموافقات (٤/١٩٨).



المبحث الثاني

ما أثبته ابن رشد مما يوافق الشرع، وتخيله

اغتر كثير من الناس بما يثبته ابن رشد الحفيد من مسائل موافقاً فيها للشرع، وهو في الحقيقة لم يوافق من ظواهر النصوص أو قطعياتها إلا ما سبقه إليه سلفه الفلاسفة على الوجه الذي أثبتوه.

فمثلاً يثبت الحكمة لله تعالى ويرد على الأشاعرة^(١)، لكن الصانع عنده هو وجود مطلق بشرط الإطلاق، فهو لا يثبت الحكمة على الوجه الذي جاءت به الأنبياء ﷺ، وهكذا، فهو يرد على الأشاعرة ويذهب إلى ما هو أبعد من ذلك.

ومما أثبته ابن رشد مما يوافق الشرع، العلو لله تعالى، وردّ على الأشاعرة في نفهم له، وذكر ردوداً مقنعة جداً، وذكر امتناع تأويل نصوص العلو، لكن سبب ذلك قوله: (وجميع الحكماء قد اتفقوا أن الله والملائكة في السماء، كما اتفقت جميع الشرائع على ذلك)^(٢)، ولو أن الفلاسفة نفوا العلو لأوّل النصوص لإثبات ذلك، وفي كلامه هذا قدم إجماع الحكماء على اتفاق الشرائع؛ لأنه يعظم الفلسفة أكثر من الشريعة بل هو محارب للشريعة. فهو ينفي تأويل العلو وغيره بأدلة قطعية، ويبين لوازم تأويله الباطلة، لكن هو لم يثبت لله أي صفة. فأى علو أثبته هو وسلفه.

(١) انظر: الكشف عن مناهج الأدلة ص: ١١٣.

(٢) الكشف عن مناهج الأدلة ص: ١٤٥.

أو يثبت ما يوافق النصوص لأنه يخاطب من يسميهم الجمهور والحشوية^(١)، والعامية^(٢)، فلا يصرح لهم بالتأويل لأنه يرى أن ذلك محرم؛ لأن كتبه التي ذكر فيها هذه الموافقة موجهة لمن يسميهم الجمهور، ثم هو يذهب إلى ما عليه سلفه الفلاسفة، ويرى أن ظواهر الشرع تخيل فقط.

والجمهور عنده كل من سوى الفلاسفة يقول: (وأعني هاهنا بالجمهور: كل من لم يعن بالصنائع البرهانية، وسواء كان قد حصلت له صناعة الكلام أو لم تحصل له، فإنه ليس في قوة صناعة الكلام الوقوف على هذا القدر من المعرفة، إذ أغنى مراتب صناعة الكلام أن يكون حكمة جدلية لا برهانية، وليس في قوة صناعة الجدل الوقوف على الحق في هذا)^(٣).

لذلك يعقّب كثيراً على موافقته للنصوص بقوله: (هذا ما يُصرّح به للجمهور)، ومن ذلك قوله: (فينبغي أن يوضع في الشرع أنه عالم بالشيء قبل أن يكون، على أنه سيكون، وعالم بالشيء إذا كان على أنه قد كان، وعالم بما قد تلف أنه تلف في وقت تلفه، وهذا هو الذي تقتضيه أصول الشرع. وإنما كان هذا هكذا لأن الجمهور لا يفهمون من العالم في الشاهد غير هذا المعنى)^(٤). وهو يرى في العلم ما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

وقال بعد أن أثبت بعض الصفات على طريقته التي يظن أنها طريقة القرآن، قال: (فهذا القدر مما يوصف به الله سبحانه ويسمى به، هو القدر

(١) انظر: الكشف عن مناهج الأدلة ص: ١٠٠.

(٢) انظر: الكشف عن مناهج الأدلة ص: ١٤٨.

(٣) الكشف عن مناهج الأدلة ص: ١٣٥-١٣٦.

(٤) الكشف عن مناهج الأدلة ص: ١٣٠.

الذي قصد الشرع أن يُعلِّمه الجمهور، لا غير ذلك). أما هو فلا يعتقد إلا ما عليه أهل البرهان عنده وهم أرسطو وشيعته.

ويقول في موطن آخر: (وقد تبين من هذا القول القدر الذي صُرح به للجمهور من المعرفة في هذا، والطرق التي سلكت بهم في ذلك)^(١). وهو ما وافق النصوص.

ويقول في المعاد: (أو يضرب لهم -أي الشارع- مثلاً من الشاهد إن كان بالجمهور حاجة إلى معرفته لسعادتهم، وإن لم يكن ذلك المثال هو نفس الأمر المقصود تفهيمه، مثل كثير مما جاء من أحوال المعاد)^(٢). يعني أن النصوص مجرد تخييل للجمهور لا أنها صرحت بالحق في نفس الأمر. ويقول: (وبهذا النحو من التصور أمكن أن يفهموا معاني الموجودات في المعاد، أعني أن تلك المعاني مُثِّلت لهم بأمر مُتخيَّلة محسوسة)^(٣). ويرى أن أكثر آيات القرآن هي على هذا الوجه -الذي ذكره في المعاد- يعني أنها تخييل^(٤).

فابن رشد كابن سينا وأمثاله من المتفلسفة، يجعلون الشريعة في مسائل الغيبيات والعلميات مجرد تخييل لا حقيقة لها، لذلك يصرح للجمهور بموافقتها، ولا يرى تأويلها، مع أنه يخالف شرطه هذا أحيانا ويصرح تبجحا بالتأويل في الكتب التي خاطب بها الجمهور، فحرم على غيره ما وقع فيه.

(١) الكشف عن مناهج الأدلة ص: ١٣٦.

(٢) الكشف عن مناهج الأدلة ص: ١٤٧.

(٣) الكشف عن مناهج الأدلة ص: ١٥٨.

(٤) الكشف عن مناهج الأدلة ص: ١٤٨.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: (ابن سينا وابن رشد الحفيد وأمثالهما يُقربون أصول هؤلاء إلى طريقة الأنبياء، ويظهرون أن أصولهم لا تخالف الشرائع النبوية، وهم في الباطن يقولون أن ما أخبرت به الرسل عن الله وعن اليوم الآخر لا حقيقة له في نفس الأمر، وإنما هو تخييل وتمثيل وأمثال مضروبة لتفهم العامة ما ينتفعون به في ذلك بزعمهم، وإن كان مخالفاً للحق في نفس الأمر، وقد يجعلون خاصة النبوة هي التخييل)^(١).

ويقول رحمته الله: (والمقصود أن ابن رشد مع اعتقاده أقوال الفلاسفة الباطنية، لا سيما الفلاسفة المشائين أتباع أرسطو صاحب التعاليم الذين لهم التصانيف المعروفة في الفلسفة، ومع أن قول ابن رشد هذا في الشرائع من جنس قول ابن سينا وأمثاله من الملاحدة، من أنها أمثال مضروبة لتفهم العامة ما يتخيلونه في أمر الإيمان بالله واليوم الآخر، وأن الحق الصريح الذي يصلح لأهل العلم فإنما هو أقوال هؤلاء الفلاسفة، وهذه عند التحقيق منتهاها التعطيل المحض وإثبات وجود مطلق لا حقيقة له في الخارج)^(٢).

نعود إلى ذكر أمثلة مما أظهره ابن رشد مما وافق الشرع، ومن ذلك إنكاره على الأشاعرة التأويل، ويرى امتناع التأويل في كثير من الآيات ويحرّمه ويرى أنه مزق الشرع^(٣)، وهذا حق لكنه -وكما سبق- يذهب إلى ما هو أبعد وهو التخييل. ويبيّن امتناع التأويل وعدم قبوله، بحجج مقنعة، وفي الحقيقة أن تأويلات المتكلمين مما سلطه عليهم، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية راداً على كلام لابن رشد: (وإنما الغرض التنبيه على أن هؤلاء الدهرية [القائلون بقدوم العالم] سلّطوا على الجهمية بمثل هذا، حتى

(١) الصفدية (١/٢٣٧).

(٢) درء التعارض (٦/٢٤٢).

(٣) الكشف عن مناهج الأدلة ص: ١٤٩.

آل الأمر إلى الكفر بحقيقة الإيمان بالله وباليوم الآخر، وجعلوا ذلك هو البرهان والتحقيق الذي يكون للخاصة الراسخين في العلم، حتى حَرَفُوا الكلم عن مواضعه، وألحدوا في أسماء الله تعالى وآياته، وجعلوا أئمة الكفر والنفاق هم أئمة الهدى ورؤوس العلماء وورثة الأنبياء، مع أنهم في القياس الذي سموه البرهان إنما أتوا فيه بمقاييس سوفسطائية من شر المقاييس السوفسطائية، فأل أمرهم إلى السفسطة في العقليات والقرمطة في الشرعيات، وهذه حال القرامطة الباطنية الذين عظمهم وسلك سبيلهم هذا الفيلسوف [أي ابن رشد]، ولهذا كان ابن سينا وأمثاله منهم، وكان أبوه من دعاة القرامطة المصريين قال: ولذلك اشتغلت بالفلسفة^(١).

ويقول رحمته الله: (وابن سينا وامثاله، لما عرفوا أن كلام الرسول لا يحتمل هذه التأويلات الفلسفية، بل قد عرفوا أنه أراد مفهوم الخطاب، سلك مسلك التخييل، وقال انه خاطب الجمهور بما يخيل اليهم مع علمه أن الحق في نفس الأمر ليس كذلك، فهؤلاء يقولون إن الرسل كذبوا للمصلحة، وهذا طريق ابن رشد الحفيد وأمثاله من الباطنية)^(٢).

وشيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله يرى أن ابن رشد فيلسوفٌ يقول بأقوال الملاحدة، وأنه دهريٌّ باطنيٌّ، يعتقد أقوال الفلاسفة الباطنية، وأن له كلام هو من أصول النفاق كما سبق نقله، وينسب إليه في مواطن كثيرة من كتبه القول بقدم العالم، وإن كان يرى أنه أقرب الفلاسفة للإسلام، لكنه يرى أن أقربهم للإسلام أشد كفرًا من اليهود والنصارى، يقول: (وهؤلاء الباطنية هم الملاحدة الذين أجمع المسلمون على أنهم أكفر من اليهود والنصارى)^(٣).

(١) بيان تلبس الجهمية (٢/٩٩) ط. مجمع الملك فهد.

(٢) مجموع الفتاوى (١٩/١٥٧).

(٣) مجموع الفتاوى (٣/٣٠).

ويقول: (ولما كان ابن رشد هذا يعتقد في الباطن ما يعتقدده من مقالات المتفلسفة، كانت غايته فيما أثبتته من كلام الله هو من جنس الإعلام العام الذي يشترك فيه نوع الإنسان، ولهذا كانت اليهود والنصارى أعظم إيماناً بالله وأنبيائه ودينه وبالآخرة من الفلاسفة)^(١).



(١) درء التعارض (١٠/٢٠٦).

المبحث الثالث

كتاب «بداية المجتهد ونهاية المقتصد»

اغترَّ كثير ممن يدَّعي إسلامية ابن رشد بكتابه «بداية المجتهد» المشهور، ولا يلام من لم يقرأ له غيره، وهذا الكتاب من الكتب المعتمدة في دراسة الفقه المقارن، ومع ذلك لا تعارض بين هذا وبين إحداد الرجل، يتبين ذلك من وجوه:

الأول: أنه لا أحد غير الأنبياء معصوم من الردّة، هذا إذا فرضنا أنه كتبه وهو مسلم.

الثاني: أن هذا الكتاب ثمرة ما تربى عليه في صغره، فقد تربى في بيت فقه وقضاء وعلم، فهو ثمرة هذه التربية التي أضعها بتفلسفه.

الثالث: أنه كتبه بعد شروحه لأرسطو، وحين تعيينه للقضاء في المرة الثانية، وجعل كبير القضاة^(١)، فكتبه ليحافظ على هذا المنصب الذي كان فيه أبوه وجده، ومحافظة منه لمصدر رزقه، وليوهم الناس بإسلامه وخدمته للشريعة، يدل على ذلك قوله: (وكان الفراغ منه يوم الأربعاء التاسع من جمادى الأولى الذي هو عام أربعة وثمانين وخمسمائة)^(٢). وهذا التاريخ يوافق وقت توليه القضاء.

(١) انظر: ابن رشد وعلوم الشريعة ص ٣٨.

(٢) بداية المجتهد (١/٢٧٨).

الرابع: أن ابن رشد في المسائل العملية الفقهية لا يرى التأويل -خلافًا للفارابي وأمثاله من الملاحدة- وهو من الذين يتأولون المسائل العلمية كما صرح به في «فصل المقال»، لذلك قرر في بداية «بداية المجتهد» أنه يأخذ الأدلة فيه على ظاهرها، فيقول: (وإما أن تكون دلالة على بعض تلك المعاني أكثر من بعض، وهذا يسمى بالإضافة إلى المعاني التي دلالة عليها أكثر ظاهراً، ويسمى بالإضافة إلى المعاني التي دلالة عليها أقل محتملاً، وإذا ورد مطلقاً حمل على تلك المعاني التي هو أظهر فيها حتى يقوم الدليل على حمله على المحتمل)^(١).

أما إذا ظنَّ تعارض الدليل مع العقل فإنه يقدم العقل حتى في الفقهيات، وهو ما جرى عليه في «بداية المجتهد».

الخامس: أنه أدخل فيه نفسه الفلسفي، فكل اختياراته على أساس فلسفي عقلي، وأدخل مع القياس الفقهي القياس المنطقي، مع أنه عاش في بيئة تعتنى بالأثر، فخالف ما عليه علماء بيئته تأثراً بالفلاسفة.

وهو يريد تأسيس الشرع على النظر العقلي^(٢)، لذلك يرى أنه لا يوجد في الدين حكم غير معقول المعنى يعني لا يوجد عنده حكم تعبدي، ويقول: (وإنما يلجأ الفقيه إلى أن يقول عبادة إذا ضاق عليه المسلك مع الخصم، فتأمل ذلك فإنه بين من أمرهم في أكثر المواضع)^(٣). ويقول: (والأحكام يجب أن توجد مع وجود عللها)^(٤). وهذا لأنه لا يريد الاستسلام لله، والخضوع له؛ لأنه لا يعبد غير رأيه ورأي سلفه، ولأن

(١) بداية المجتهد (٣/١).

(٢) انظر: «ابن رشد» وعلوم الشريعة ص ٧٦.

(٣) بداية المجتهد (٦١/١).

(٤) بداية المجتهد (٢٤٧/٢).

التعبدية لا مجال للقياس فيه، ولا تهتدي له العقول وإنما يتلقى من الشرع.

بل يرى الإمام العز بن عبد السلام وغيره أن الحكم التعبدية أفضل من المعلل؛ لأنه لمحض الانقياد، بخلاف ما ظهرت علته، فإن ملابسه قد يفعله لأجل تحصيل علته وفائدته^(١).

وقبول علماء المسلمين لكتاب ابن رشد هذا «بداية المجتهد» وثناؤهم عليه دليل على عدم معارضتهم المعقول الصحيح، لكن لم يتنبه بعضهم إلى ما أدخله في كتابه من منهج الفلاسفة ومنطقهم، وأحسنوا به الظن ولم يعرفوا مقاصده، التي لا يجوز مع ظهورها حسن الظن به.

السادس: أن ابن رشد في كتابه هذا لا يعتبر الأئمة كمالك وغيره مؤتمنين على مقاصد الشريعة، بل يرى أنهم غير عارفين لها، ولم يصلوا لمستواها، ويفوض معرفة ذلك للفلاسفة، ففي مسألة نكاح المريض مثلاً ذكر قول مالك بعدم الجواز، ثم ردّ هذا بكل جرأة، ورد ما علل به مذهب مالك، قال: (ورد جواز النكاح بإدخال وارث قياس مصلحي لا يجوز عند أكثر الفقهاء، وكونه يوجب مصالح لم يعتبرها الشرع إلا في جنس بعيد من الجنس الذي يرام فيه إثبات الحكم بالمصلحة، حتى أن قومًا رأوا القول بهذا القول شرع زائد، وإعمال هذا القياس يوهن ما في الشرع من التوقيف، وأنه لا تجوز الزيادة فيه كما لا يجوز النقصان. والتوقف أيضًا عن اعتبار المصالح تطرق للناس أن يتسرعوا لعدم السنن التي في ذلك الجنس إلى الظلم) ثم قال: (فلنفض أمثال هذه المصالح إلى العلماء بحكمة الشرائع الفضلاء، الذين لا يهتمون بالحكم بها، وبخاصة إذا فهم

(١) انظر: الفناوى الحديشية للهيتمي ص ٣٦. حاشية ابن عابدين (١/٤٤٧).

من أهل ذلك الزمان أن في الاشتغال بظواهر الشرائع تطرقاً إلى الظلم، ووجه عمل الفاضل العالم في ذلك أن ينظر إلى شواهد الحال فإن دلت الدلائل على أنه قصد بالنكاح خيراً لا يمنع النكاح وإن دلت على أنه قصد الإضرار بورثته منع من ذلك، كما في أشياء كثيرة من الصنائع يعرض فيها للصناعات الشياء وضده مما اكتسبوا من قوة مهنتهم، إذ لا يمكن أن يحد في ذلك حد مؤقت صناعي، وهذا كثيراً ما يعرض في صناعة الطب وغيرها من الصنائع المختلفة^(١).

ومعلوم أنه يقصد بالعلماء بحكمة الشرائع الفضلاء: الفلاسفة فهم العلماء، والعارفون بمقاصد الشريعة عنده، وهم الفرقة الناجية عنده. ولا يجوز أن نقارن الشريعة بالطب، لكن هذا منهج المتفلسفة، فهم يعظمونها على ما عليه علماء الشريعة، وهو احتقار للشرع.

يقول د. حماد العبيدي: (فهو يصرح هنا كما ترى أن مالكا وأضرابه ليس مؤهلاً لإدراك غايات الشرع البعيدة، وإنما الذين هم أهل لذلك، هم أولئك الذين لا يقفون عند الظواهر)^(٢). ويبيّن مقصد ابن رشد بهؤلاء الفضلاء وأنه يقصد الفلاسفة كما في كتابه تهافت التهافت. وهذا شيء لا شك فيه لمن فهم مقاصد ابن رشد.

لذلك ما وجد في كتاب «بداية المجتهد» من عدم تعصبه لمذهب معين، ليس سببه عدم التقليد عنده، وإرجاع الراجح إلى الدليل، بل الحق هو حقاً كما قال الدكتور خالد كبير علال بعد أن وصف كتاب «بداية المجتهد» بقوله: (ونحن لا ننكر بأن لبداية المجتهد قيمة علمية كبيرة)، ثم

(١) بداية المجتهد (٢/٣٥).

(٢) «ابن رشد» وعلوم الشريعة ص ١١١.

قال: (إذا صحَّ أن ابن رشد تعامل مع كل المذاهب الفقهية بطريقة واحدة من دون الانتصار لمذهب مالك ولا لغيره من المذاهب، فإن هذا لا يعني أنه غير مُتَعَصِّب، وإنما يُعبر عن حقيقة شخصية ابن رشد الفلسفية الأرسطية. الفقه عنده أقل مرتبة بكثير من فلسفته الأرسطية التي قدَّمها حتى على الشريعة الإسلامية نفسها. فإذا لم تكن له نزعة فقهية مُتَعَصِّبَة، فقد كانت له نزعة أرسطية متعصبة ملكت عليه قلبه وعقله، ولم تترك له مجالاً لتصريف تعصبه في جهة أخرى، حتى أنه بلغ غاية التعصب والغلو عندما اعتقد العصمة في أرسطو وفلسفته، ورفعها إلى درجة الملائكة. فهذا الرجل هو من كبار المتعصبين الغلاة في العالم، ولا يُحمد في عدم تعصبه لأي مذهب من المذاهب الفقهية؛ لأنها في نظره لا تستحق أن يُتعصب لها لأنها ظنيات وتخمينات وجدليات لا ترقى إلى درجة فلسفته الأرسطية التي يزعم أنها حقائق ويقين وبراهين، لذا كان حيادياً في موقفه من تلك المذاهب، ولم يكن حيادياً في موقفه من فلسفته الأرسطية الظلامية الشركية)^(١).

وقد أصاب الدكتور خالد هنا أثابه الله كبد الحقيقة. وإن كانت هذه النزعة الأرسطية لا تظهر في كتابه «بداية المجتهد» إلا بعد التأمل خلافاً لبقية كتبه.

لذلك يذهب في مقاصد الشريعة في كتابه هذا إلى غير ما ذهب إليه أئمة الإسلام، بل إلى ما ذهب إليه الفلاسفة؛ فيقول: (وأما ما ينبغي قبل هذا أن تعلم أن السنن المشروعة العملية المقصود منها هو الفضائل النفسانية..). إلى أن قال: (ومنها السنن الواردة في جميع الأموال وتقويمها وهي التي يقصد بها طلب الفضيلة التي تسمى السخاء وتجنب الرذيلة التي

(١) نقد فكر الفيلسوف «ابن رشد» الحفيد على ضوء الشرع والعقل والعلم ص: ٢٣٧.

تسمى البخل . . . وأكثر ما يذكر الفقهاء في الجوامع من كتبهم ما شد عن الأجناس الأربعة التي هي: فضيلة العفة وفضيلة العدل وفضيلة الشجاعة وفضيلة السخاء والعبادة التي هي كالشروط في تثبيت هذه الفضائل^(١)، وهذا نفس الفلاسفة ومنهجهم.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: (للناس في مقصود العبادات مذاهب، منهم من يقول: المقصود بها تهذيب أخلاق النفوس وتعديلها لتستعد بذلك للعلم، وليست هي مقصودة في نفسها، ويجعلونها من قسم الأخلاق، وهذا قول متفلسفة اليونان وقول من اتبعهم من الملاحدة والإسماعيلية وغيرهم من المتفلسفة الإسلاميين كالفارابي وابن سينا وغيرهما، ومن سلك طريقهم من متكلم ومتصوف ومتفقه، كما يوجد مثل ذلك في كتب أبي حامد والسهروردي المقتول، وابن رشد الحفيد وابن عربي وابن سبعين، لكن أبو حامد يختلف كلامه، تارة يوافقهم وتارة يخالفهم، وهذا القدر فعله ابن سينا وأمثاله ممن رام الجمع بين ما جاءت به الأنبياء وبين فلسفة المشائين أرسطو وأمثاله)^(٢).

فإذا عرف هذا فالذي يظهر من صنيع ابن رشد أنه أراد بالمجتهد في عنوان كتابه الفلاسفة، وأما من كان على مذاهب الأئمة فهو المقتصد، فهذا معنى قوله «بداية المجتهد ونهاية المقتصد».

وهو لا يصنف نفسه من المسلمين، لذلك يقول في أول كتابه: (أو اشتهر الخلاف فيها بين الفقهاء الإسلاميين)^(٣)، ويقول: (ولنبداً من

(١) بداية المجتهد (٢/٣٥٥).

(٢) الجواب الصحيح (٦/٢٣-٢٤).

(٣) بداية المجتهد (١/٢).

ذلك بكتاب الطهارة على عاداتهم^(١)، وهذا الأسلوب يفهم مقصده منه من عرف حقيقته، ولما كان الكتاب نهاية للمقتصد فلم يخرج فيه عن أقوال الأئمة ظاهراً، وهذا سر جودة الكتاب، لأن فيه أقوال أئمة الإسلام، وقد ركز فيه على بيان أسباب الخلاف، وقد أخطأ في كثير منها، ما يبين أنه وإن كان متفقاً إلا أنه لم يبلغ درجة الفقهاء الراسخين وأنى له ذلك.

وقد عرف حقيقة ابن رشد كثير من أهل العلم، وبيّنوا ذلك، قال ابو حيان الأندلسي في تفسيره «البحر المحيط» عند تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَدِيعُهُمْ﴾ [النِّسَاءُ: ١٤٢]: (وما زال في كل عصر منافقون يتسترون بالإسلام، ويحضرون الصلوات كالمتفلسين الموجودين في عصرنا هذا، وقد أشار بعض علمائنا إليهم في شعر قاله وضمّن فيه بعض الآية، فقال في أبي الوليد ابن رشد الحفيد وأمثاله من متفلسفة الإسلام^(٢)):

لأشباع الفلاسفة اعتقاد يرون به عن الشرع انحلالاً
أباحوا كل محظور حرام وردّوه لأنفسهم حلالاً
وما انتسبوا إلى الإسلام إلا لصون دمائهم أن لا تسالاً
فيأتون المناكر في نشاط ويأتون الصلاة وهم كسالى).

(١) بداية المجتهد (٥/١).

(٢) المراد الفلاسفة الذين وجدوا في الإسلام، لأنه ليس في المسلمين فلاسفة يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: (وكان يعقوب بن إسحاق الكندي فيلسوف الإسلام في وقته: أعني الفيلسوف الذي في الإسلام وإلا: فليس الفلاسفة من المسلمين. كما قالوا لبعض أعيان القضاة الذين كانوا في زماننا: ابن سينا من فلاسفة الإسلام. فقال: ليس للإسلام فلاسفة) مجموع الفتاوى (١٨٦/٩).



وقال شهاب الدين أحمد بن أحمد بن حمزة الرملي الأنصاري الشافعي ت ٩٧٥هـ صاحب «فتاوى الرملي»، في معرض بعض المسائل: (أما قول ابن رشد الحفيد فمردود؛ إذ هو كذب حمله عليه اعتقاده الفاسد، وقد قال الإمام أبو علي عمر بن محمد بن خليل الإشبيلي السكوني الأشعري (ت ٧١٧هـ): وليحترز من كلام ابن رشد الحفيد؛ لأن كلامه في المعتقد فاسد)^(١).



(١) فتاوى الرملي ص ٦٧٢.



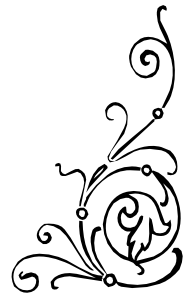
الفصل الثالث ابن رشد والفلسفة اليونانية

وتحتة ثلاثة مباحث

المبحث الأول: منهج ابن رشد في كتابه «فصل المقال».

المبحث الثاني: منزلة أرسطو وفلاسفة اليونان عند ابن رشد، ودفاعه عنهم.

المبحث الثالث: موافقة ابن رشد في الإلهيات للفلاسفة اليونان.





المبحث الأول

منهج ابن رشد في كتابه «فصل المقال»

تدرّج ابن رشد مع العامة ليُقنع بضرورة الفلسفة اليونانية، وحين يكتب ابن رشد للجمهور كما في هذا الكتاب «فصل المقال» يدلّهم بغرور، فهو يريد أن يقنعهم بضرورة تعلم الفلسفة، بل يرى أنه لا فهم للقرآن والسنة إلا بذلك، وأنه لا يفهم مقاصد الوحي إلا الفلاسفة كأرسطو وأفلاطون ونحوهم. وهذا أمر لا يكاد يخطر على بال مسلم، أو يصدقه، لكن هو الواقع كما سيتبين إن شاء الله من جلّي كلامه.

فلما كان تصريحه للناس بذلك عسير غاية العسر، تدرّج بذكر أدلة على ذلك من المعقول بل من القرآن والسنة وفعل سلف الأمة، بتحريفها عن مواضعها، وهو منهج التأويل الذي يسلكه، ثم جرّع بما يعتقد تجريباً، ومن يحسن به الظن يحلف بالله غاية جهده أنه لا يمكن أن يقصد ذلك، ومن نبذ التقليد وعرف قدرة الله على إضلال من يشاء مع غاية الذكاء، تبين له أنه يقصد ما قدّمته، وأنه هلك فيمن هلك، وغوى فيمن غوى نسأل الله العافية.

فيستدل ابن رشد أولاً على ضرورة تعلم كتب الفلسفة التي يسميها «كتب الحكمة» فيسميها أولاً «فعل الفلسفة»، ولم يسمها «علم الفلسفة»، ثم ينتقل بنفس الأدلة التي استدل بها على «فعل الفلسفة» على وجوب تعلم

المنطق، ثم يصل إلى النتيجة المقررة عنده مسبباً وهي وجوب النظر في كتب الفلاسفة.

واستدل على ذلك بالأدلة التي يأمر الله تعالى فيها بالاعتبار؛ مثل قوله تعالى: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ﴾ [الحشر: ٢]، فيقول: (وهذا نص على وجوب استعمال القياس العقلي والشرعي معاً)^(١)، ويقصد بالعقلي منطق أرسطو، وسائر عقليات اليونانيين.

ويستدل أيضاً بالآيات التي يأمر الله تعالى فيها بالنظر في المخلوقات على وجوب تعلم المنطق والفلسفة، وهذه خطوته الثانية، كقوله تبارك وتعالى: ﴿أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٨٥]، وجعل هذا النظر هو الذي خص الله تعالى به إبراهيم عليه السلام في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُرَى إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ﴾ [الأنعام: ٧٥]، واستدل على ذلك أيضاً بالآيات التي فيها الأمر بالتفكير في ملكوت السموات والأرض، وخلقهما، وخلق الإبل، وغيرها من المخلوقات.

يقول: (وهذا نصٌ بالحث على النظر في جميع الموجودات). ثم يسمي هذا النظر: (البرهان) يقول: (هذا النحو من النظر الذي دعا إليه الشرع وحثَّ عليه، هو أتمُّ أنواع النظر بأتم أنواع القياس، وهو المسمى برهاناً)^(٢).

ثم يفسر هذا البرهان بأنه المنطق الأرسطي، فأوجب النظر في منطق أرسطو مستدلاً القرآن، قال: (وإذا كان الشرع قد حثَّ على

(١) فصل المقال ص ٨٦.

(٢) فصل المقال ص ٨٧.

معرفة الله تعالى وسائر موجوداته بالبرهان، وكان من الأفضل أو الأمر الضروري لمن أراد أن يعلم الله تبارك وتعالى وسائر الموجودات بالبرهان، أن يتقدم أولاً فيعلم أنواع البراهين وشروطها، وبماذا يخالف القياس البرهاني القياس الجدلي والقياس الخطابي والقياس المغالطي، وكان لا يمكن ذلك دون أن يتقدم فيعرف قبل ذلك ما هو القياس المطلق، وكم أنواعه، وما منها قياس، وما منها ليس بقياس، وذلك لا يمكن أيضًا إلا ويتقدم فيعرف قبل ذلك أجزاء القياس التي منها تركب، أعني المقدمات وأنواعها^(١).

والظاهر أنه يعلم أن علماء الشريعة يبطلون هذا التفسير بإجماع منهم، لكنه زنديق ظاهر الزندقة.

وهو يتبع المنهج الذي هو من أسوأ الأخطاء التي يتبعها أهل البدع وهو ملاذ زنادقة المفكرين قديمًا وحديثًا، وهو تفسير القرآن من غير تأهل لذلك، وبغير فهم السلف الصالح. وهو يكثر من التفسير بالتأويل الباطني؛ لأنه كما سبق يتقي بالاستدلال بالقرآن المسلمين، وليروج بينهم ما يريد.

وهذه الآيات التي استدلت بها ونحوها تدعو إلى التفكير المباشر في مخلوقات الله من غير اشتراط معرفة مقدمات المنطق الأرسطي، والآيات نزلت على الصحابة رضوان الله عليهم وهم لم يدرسوا المنطق ولم يعرفوه ولا الفلسفة، وهم من أعظم تفكروا واعتبروا وأيقنوا بعد الأنبياء عليهم السلام. ومن غلو ابن رشد أن جعل المنطق هو نظر إبراهيم الخليل عليه السلام، وهذا من أعظم القول على الله وفي كتابه بغير علم، وبه يعرف ما يدعو إليه وما يريد أن

(١) فصل المقال ص ٨٨.

يُقنع به، وهو التبرير لدراسة للفلسفة، والدعوة إليها بطريقة ساذجة جريئة لا تروج إلا على السذج.

وقد سئل الإمام ابن الصلاح رحمته الله عن حكم تعلم المنطق فقال: (هو مدخل الفلسفة، ومدخل الشرِّ شر، وليس الاشتغال بتعليمه وتعلمه مما أباحه الشارع، ولا استباحه أحد من الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين والسلف الصالحين، وسائر من يقتدى بهم من أعلام الأمة وساداتها، وأركان الأمة وقادتها، قد برأ الله الجميع من معرفة ذلك وأدناسه، وطهرهم من أوضاره)^(١)، إلى أن قال: (واستعمال الاصطلاحات المنطقية في مباحث الأحكام الشرعية من المنكرات المستبشرة، والرقاعات المستحدثة، وليس بالأحكام الشرعية ولله الحمد افتقار إلى المنطق أصلاً، هو قعاقع قد أغنى الله عنها كل صحيح الذهن، فالواجب على السلطان أعزه الله أن يدفع عن المسلمين شر هؤلاء المشائيم، ويخرجهم من المدارس ويبعدهم)^(٢).

وقد تنبه ابن رشد لوجه النقص على استدلاله، فقال: (وليس لقائل أن يقول إن هذا النوع من النظر بدعة، إذ لم يكن في الصدر الأول؛ فإن النظر أيضاً في القياس الفقهي وأنواعه هو شيء استنبط بعد الصدر الأول، وليس يُرى أنه بدعة) ثم يقول: (بل أكثر أصحاب هذه الملة مثبتون القياس العقلي إلا طائفة من الحشوية قليلة، وهم محجوجون بالنص)^(٣).

فاستدل على وجوب تعلم المنطق الأرسطي وعلى عدم بدعيته بقياسه على القياس الفقهي، وهذه حجة من أفسد الحجج، وهو القياس الفاسد،

(١) رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب (١/٢٨٠).

(٢) السابق، سير أعلام النبلاء (٢٣/١٤٣).

(٣) فصل المقال ص ٩٠.

ولا يرضى علماء الأصول الأوائل بتعلم المنطق ولا تعليمه، وينزهون أوقاتهم عنه. بل واضح أصول الفقه وهو الإمام الشافعي نقل عنه في النهي عن تعلم منطق أرسطو ما هو مشهور.

ولم يرض المتفلسفة أنفسهم أن يمثل أصول الفقه بالمنطق والفلسفة، ذلك أن أصول الفقه مقيد بالكتاب والسنة بخلاف الفلسفة والمنطق. وقال ابن الصلاح ردا على الغزالي في إحدى غلطاته الشهيرة وهي إيجابه على الفقيه تعلم المنطق، قال: (وغير خاف استغناء العلماء والعقلاء - قبل واضح المنطق أرسطاطليس وبعده - مع معارفهم الجمّة عن تعلم المنطق، وإنما المنطق عندهم - بزعمهم - آلة صناعية تعصم الذهن من الخطأ، وكل ذي ذهن صحيح منطقي بالطبع، فكيف غفل الغزالي عن حال شيخه إمام الحرمين فمن قبله من كل إمام هو له مقدم، ولمحله في تحقيق الحقائق رافع له ومعظم، ثم لم يرفع أحد منهم بالمنطق رأسًا، ولا بنى عليه في شيء من تصرفاته أسًا، ولقد أتى بخلطه المنطق بأصول الفقه بدعة عظم شؤمها على المتفقهة حتى كثر - بعد ذلك - فيهم المتفلسفة، والله المستعان)^(١).

وقال ابن تيمية: (من قال من المتأخرين إن تعلم المنطق فرض على الكفاية، فإنه يدل على جهله بالشرع، وجهله بفائدة المنطق، وفساد هذا القول معلوم بالاضطرار من دين الاسلام، وأجهل منه من قال: إنه فرض على الأعيان)^(٢).

(١) طبقات الفقهاء الشافعية (١/٢٥٤).

(٢) الرد على المنطقيين ص: ١٧٩.

وبإيجاب ابن رشد تعلم المنطق بما استدل به قرّر وجوب النظر في الفلسفة ليتذرع بذلك إلى وجوب الرجوع لكلام أرسطو وشيعته في فهم القرآن والسنة؛ فيقول: (فاذا تقرّر أنه يجب بالشرع النظر في القياس العقلي وأنواعه . . وكان كل ما يحتاج اليه من النظر في أمر المقاييس العقلية قد فحص عنه القدماء أتم فحص فقد ينبغي أن نضرب بأيدينا إلى كتبهم)^(١).

وقال: (فقد تبين من هذا أن النظر في كتب القدماء واجب بالشرع، إذ كان مغزاهم في كتبهم ومقصدهم هو المقصد الذي حثنا الشرع عليه، وأن من نهى عن النظر فيها من كان أهلاً للنظر فيها، وهو الذي جمع أمرين، أحدهما ذكاء الفطرة، والثاني العدالة الشرعية والفضيلة الخلقية، فقد صد الناس عن الباب الذي دعا الشرع منه الناس إلى معرفة الله، وهو باب النظر، المؤدي إلى معرفته حق المعرفة، وذلك غاية الجهل والبعد عن الله تعالى)^(٢).

ثم إنه يريد زيادة العماية وإيهام تجرده وعدم تعصبه، فيقول: (فننظر فيما قالوه، فإن كان كله صواباً قبلناه منهم، وإن كان فيه ما ليس بصواب نبهنا عليه . . وحثرنا منه وعذرناهم)^(٣).

وفي كلامه تعظيمهم، وفي الحقيقة هو يدعو إلى مذاهبهم والسير خلف ركابهم، وليس جاداً في زعمه أنه ينبه على أخطائهم؛ لأن بقية كلامه يبعد ذلك لكنه يريد التعمية عن اتباعه التام لهم ليروج كلامه، ويدل على ذلك أمور:

(١) فصل المقال ص ٩٠-٩١.

(٢) فصل المقال ص ٩٤.

(٣) فصل المقال ص ٩١، ٩٣.

١- أنه قال بعد هذا الكلام: (فقد تبين من هذا أن النظر في كتب القدماء واجب بالشرع). وهو ما نقلته قريباً.

٢- أنه شبه المنطق بآلة التذكية، ويقول: معلوم أن آلة التذكية لا يضر فيها كونه شاركنا فيها غير أهل ملتنا^(١). ومعلوم أن آلة التذكية آلة صحيحة فإذا المنطق والفلسفة عنده كذلك فلا حاجة للتحذير منها.

٣- أنه شبهها بما قام عليه البرهان من علم الهندسة والهيئة والرياضيات^(٢).

٤- أنه شبه علوم الفلسفة اليونانية ومنطق أرسطو بالعسل الذي إذا تضرر به شاربه فالخطأ منه لا من العسل، بل يقول: (بل نقول إن مثل من منع النظر في كتب الحكمة من هو أهل لها من أجل أن قومًا من أراذل الناس قد يظن بهم أنهم ضلوا من قبل نظرهم فيها، مثل من منع العطاشى من شرب الماء البارد العذب حتى ماتوا من العطش؛ لأن قوماً شرقوا به فماتوا، فإن الموت عن الماء بالشرق أمر عارض وعن العطش أمر ذاتي وضروري)^(٣).

فتشبيبه علوم الفلسفة بالماء البارد العذب يبين ما سبق أن ذكرته، وكونه جعل الضلال بها أمر عارض لا من ذاتها يدل على أنه يرى أنها لا ملاحظة عليها ولا يُقبل نقدها. وقد سبق ادعاؤه العصمة لأرسطو، فهذا يدل أن زعمه أنه ينبه على ما فيها من خطأ هو استدراج منه وتمويه؛ وكذب سخيف.

(١) فصل المقال ص ٩١.

(٢) فصل المقال ص ٩٢.

(٣) فصل المقال ص ٩٥.

وهذا قد يظنه من لم يعرف حقيقة المنطق، يظن أنه من العلوم المباحة التي لا تضر، وهذا خطأ فادح، فقد تسببت دراسة المنطق في تفلسف كثير من الفقهاء كما سبق في كلام ابن الصلاح. وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: (اشتهر بين المسلمين أن المنطق يجرُّ إلى الزندقة، وقد يطعن في هذا من لم يفهم حقيقة المنطق، وحقيقة لوازمه، ويظن أنه في نفسه لا يستلزم صحة الإسلام ولا فساده، ولا ثبوت حق ولا انتفاءه، وإنما هو آلة تعصم مراعاتها عن الخطأ في النظر، وليس الأمر كذلك، بل كثير مما ذكروه في المنطق يستلزم السفسطة في العقليات والقرمطة في السمعيات)^(١).

٥- أن ابن رشد جعل الفلسفة هي الفضيلة العلمية، والفقهاء هو الفضيلة العملية؛ وهذا تفضيل لها على الفقه.

ثم إنه يذكر أن من ضل بالفلسفة فلأنه لم يفهمها إما لغبائه أو غلبه شهواته أو لم يجد معلماً يعلمه، وكل هذا استخفاف بالعقول، والفلسفة فهمها الكثير وعرف ما فيها وأنها: أسُّ السفه وأساس الضلالة، وأن الفلاسفة هم «سوس الملل، وأعداء الرسل»، وهذه كتب أرسطو وغاية ما فيها «مقالة اللام»، يفهمها متوسطة المتفهمة في وقت قريب، ولم يعد فهم كلام أرسطو يخفى على أدنى دارس للفلسفة اليوم.

٦- أن ابن رشد يشبه من ضل بسبب الفلسفة مثل من ضل من الفقهاء، وأن ذلك ليس سببه الفقه لكن قلة ورع المتفقه، وهذا قياس فاسد بإجماع علماء المسلمين.

(١) درء التعارض (١/٢١٨).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (العلوم الموروثة عن الأنبياء صرفًا، وإن كان الفقه وأصوله متصلًا بذلك، فهي أجل وأعظم من أن يظن أن لأهلها التفات إلى المنطق، إذ ليس في القرون الثلاثة من هذه الأمة التي هي خير أمة أخرجت للناس، وأفضلها القرون الثلاثة من كان يلتفت إلى المنطق، أو يعرج عليه، مع أنهم في تحقيق العلوم وكمالها بالغاية التي لا يدرك أحد شأوها، كانوا أعمق الناس علمًا، وأقلهم تكلفًا، وأبرهم قلوبًا، ولا يوجد لغيرهم كلام فيما تكلموا فيه إلا وجدت بين الكلامين من الفرق أعظم مما بين القدم والفرق. بل الذي وجدناه بالاستقراء: أن من المعلوم أن من الخائضين في العلوم من أهل هذه الصناعة أكثر الناس شكًا واضطرابًا، وأقلهم علمًا وتحقيقًا، وأبعدهم عن تحقيق علم موزون، وإن كان فيهم من قد يحقق شيئًا من العلم؛ فذلك لصحة المادة والأدلة التي ينظر فيها، وصحة ذهنه وإدراكه، لا لأجل المنطق، بل إدخال صناعة المنطق في العلوم الصحيحة: يطوّل العبارة، ويبعد الإشارة، ويجعل القريب من العلم بعيدًا، واليسير منه عسيرًا، ولهذا تجد من أدخله في الخلاف، والكلام وأصول الفقه، وغير ذلك لم يفد إلا كثرة الكلام والتشقيق، مع قلة العلم والتحقيق، فعلم أنه من أعظم حشو الكلام، وأبعد الأشياء عن طريقة ذوي الأحلام)^(١).



(١) مجموع الفتاوى (٩/٢٣-٢٤).



المبحث الثاني

منزلة أرسطو وفلاسفة اليونان عند ابن رشد،

ودفاعه عنهم

بالغ ابن رشد في كتبه مبالغةً شديدةً، وغلا غلوًا كبيرًا في أرسطو، بل أوصله إلى درجة الألوهية في الحقيقة، ومن ذلك مثلاً قوله مدافعاً عنه من انتقادات ابن باجة الفيلسوف: (فهكذا ينبغي أن يُفهم الأمر عن أرسطو في هذه الأشياء، لا أنه قصّر في ذلك وترك شيئاً يجب ذكره في هذا العلم ولا في غيره. فسبحان الذي خصّه بالكمال الإنساني، وكان المُدرِّك عنده بسهولة، هو المُدرِّك عند الناس بعد فحص طويل وصعوبة كثيرة. والمدرِّك عند غيره بسهولة خلاف المدرِّك عنده. ولذلك كثيراً ما ينشأ للمفسرين شكوك على أقاويل هذا الرجل، ثم يتبين بعد زمان طويل صواب قوله، وتقصير نظر الغير بالإضافة إلى نظره. وبهذه القوة الإلهية التي وُجدت فيه كان هو الموجد للحكمة والمتمم لها. وذلك شيء يقل وجوده في الصنائع، أي صناعة كانت، فكيف في هذه الصناعة العظمى. وإنما قلنا إنه الموجد والمُتمِّم؛ لأن ما سلف لغيره في هذه الأشياء ليست تستأهل أن تُجعل شكوكاً على هذه الأشياء، فضلاً عن أن تكون مبادئ. وإذ قد تبين هذا؛ فإذن ليس في أقاويل أرسطو شيء يحتاج إلى تميم كما زعم أبو بكر بن الصائغ [ابن باجة]. نعم فيها أشياء كثيرة لم يفهمها هو ولا نحن بعده، وبخاصة في الكتب التي لم تصل إلينا فيها أقاويل المفسرين؛ ولذلك كان

الواجب عليه أن يستعمل الفحص عن كلامه لا بتلك الأشياء الخارجة عن طريقه في التعليم^(١).

ويقول عن أرسطو: (ما أعجب شأن هذا الرجل، وما أشد مباينة فطرته للفطر الإنسانية، حتى كأنه الذي أبرزته العناية الإلهية لتوقفنا معشر الناس على وجود الكمال الأقصى في النوع الإنساني)^(٢).

ويقول: (إن مذهب أرسطو هو الحقيقة المطلقة، وذلك لبلوغ عقله أقصى حدود العقل البشري، ولذا فإن الحق أن يقال عنه: إن العناية الإلهية أنعمت به علينا لتعليمنا ما يمكن أن نتعلمه)^(٣). وهذا تفضيل له على الأنبياء؛ وجعل ما عنده قوة إلهية، ومنع من نقده، وجعله مخصوص بالكمال، وهو نسبته إلى العصمة. بل قد ألَّهه؛ لأنه جعل مذهبه هو الحقيقة المطلقة.

فهل ابن رشد مع هذا الكلام مجرد عارض لكلام أرسطو حين شرحه وتلخيصه لكتبه كما يزعمه من يزعمه، أم هو مؤيد له؟ بل مؤيد، ومحامٍ إليه الكتاب والسنة، ويتأول منهما ما يخالف كلام المشائين تأويلاً باطنياً ليوافق ما يعتقدون ويقولون، فإذا كان كذلك فهذه حقيقة العبودية لهم؛ لأن الحكم لله وحده، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ﴾، فهذا حقيقة فعل ابن رشد الذي يزعم أنه يريد الجمع بين الفلسفة والشريعة.

ويقول ابن رشد: (نحمد الله كثيراً على اختياره ذلك الرجل [أرسطو] للكمال، فوضعه في أسنى درجات العقل البشري، والتي لم يستطع أن

(١) تلخيص الآثار العلوية لابن رشد، ص ١٤٥-١٤٦.

(٢) تلخيص كتاب البرهان، لابن رشد ص (٢١٣).

(٣) تهافت التهافت: ٣/١/١، بواسطة: ابن رشد والرشدية، لرينان ص (٧١).

يصل إليها أي رجل في أي عصر، فأرسطو هو الذي أشار إليه الله تعالى بقوله: ﴿ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾^(١). فقوله: (أي رجل في أي عصر) تفضيل له حتى على الأنبياء، لا يحتمل قوله التأويل مع تقديمه لقول أرسطو حتى في مسائل الإلهيات. وجعله هو الذي أشار الله تعالى إليه في الآية الكريمة وهو نسبة لأقواله إلى الله تعالى وتزكية لها، مع مناقضتها لما أجمع عليه الأنبياء، وأنزلت به جميع الكتب كما هو معلوم من عقائد أرسطو؛ فكان حاله أسوأ ممن قال الله سبحانه فيهم: ﴿وَإِذَا فَعَلُوا فَحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا قُلْ إِنَّمَا أُنزِلَتْ بِالْحَقِّ وَأَنفُسُهُمْ أَفْسُقُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأنعام: ٢٨].

وله ألفاظ كثيرة في الغلو في أرسطو الفيلسوف الساحر الوثني الكذاب.

وما يوهمه ابن رشد أحياناً عن بعض آراء أرسطو أنها لا تعبر عن رأيه الخاص، فهو كما سبق نفاق ولا يعفيه من مسؤوليتها؛ لأنه على الأقل قد انتصر لرأي أرسطو في مسائل إلهية كثيرة، فهي تقيّة منه، وهو حقاً كما قال رينان: (من المحتمل ألا يكون هذا غير احتراز ليكون أكثر حرية في تفلسفه تحت ستار غيره)^(٢).

لذلك يقول عاطف العراقي وهو المنتصر لابن رشد: (بيد أن هذا الإعجاب [بأرسطو] لم يكن منه مجرد شعور فحسب، بل كان صادر عن عقيدة، فهو يطبق هذا الإعجاب على كثير من آرائه الفلسفية، فيتأثر بأرسطو، ويرى أنه لم يكن مخطئاً؛ لأنه اتبع المنهج البرهاني، وسيتبين

(١) تلخيص كتاب الحيوان، بواسطة: ابن رشد لرينان ص: ٧٠-٧١، النزعة العقلية لعاطف العراقي ص ٧١.

(٢) «ابن رشد والرشدية»، لرينان ص (٧١).

حين دراسة مذهبه كيف أن شروحه هذه أصبحت جزءا لا ينفصل عن آرائه الفلسفية^(١).

وأما غلوُّ ابن رشد في بقية الفلاسفة وخاصة فلاسفة اليونان، فقد سمَّى الفيلسوف بـ «العارف»، وجعل فلاسفة اليونان هم الحكماء والعلماء، فقال في مسألة حدوث الجائز: (وقد اختلف فيها العلماء، فأجاز أفلاطون أن يكون شيء جائز أزليًا، ومنعه أرسطو. وهو مطلب عويص، ولن تتبين حقيقته إلا لأهل صناعة البرهان، وهم العلماء الذين خصهم الله تبارك وتعالى بعلمه، وقرن شهادتهم في الكتاب العزيز بشهادته وشهادة ملائكته)^(٢)، ويكفيك من كلامه هذا أنه لم ينكر كلام أفلاطون وجوز صحته، وهذه ردة عن الإسلام فلا قديم أول إلا الله تعالى بلا شك ومن شك كفر إجماعًا، فما بالك ببقية كلامه. والحمد لله الذي عافانا مما ابتلاه به وفضلنا على كثير من خلقه تفضيلًا.

ويعلق الجابري هنا يقول: (وابن رشد يفهم عبارة (أولي العلم) في الآية فهما متميزًا، إذ يخص بهم العلماء بالطبيعة) أي الفلاسفة، وهو صريح من كلام ابن رشد، وهذا الكلام أيضًا يفضح الهالك الجابري، وصدق الله إذ يقول عن المنافقين: ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾ [مُحْمَدًا: ٣٠].

ويقول ابن رشد: (وهذا كله يظهر على التمام للعلماء الراسخين في العلم)^(٣)، وهم عنده الفلاسفة، لذلك يقول شراح كتابه ومنهم د. محمد عابد الجابري أيضًا معلقًا على هذا الكلام: (المقصود بالراسخين في العلم هنا هم الفلاسفة، علماء الطبيعة، وفي الجملة طبيعيات أرسطو وإلهياته).

(١) «النزعة العقلية في فلسفة ابن رشد» ص: ٧١.

(٢) الكشف عن مناهج الأدلة ص: ١١٤.

(٣) الكشف عن مناهج الأدلة ص: ١٤٧.

والمقصود أن فلاسفة اليونان عند ابن رشد هم العلماء، وهم الراسخون في العلم الذين يعلمون تأويل القرآن، وجعل قياسهم يقيني، وقياس الفقهاء ظني. بل يرى أنه لا وصول لليقين بغير ما أسماه البرهان الفلسفي، ويجعل تأويلات الفلاسفة: معرفة لمقاصد الشرع^(١)، ويرى أن الفلاسفة هم أهل البرهان، بل يرى أن الفلاسفة هم الفرقة الناجية!^(٢) فلا ينقضي العجب والله هنا.

لذلك يقول شيخ الإسلام ابن تيمية ردًا عليه: (ومن الذي خص هؤلاء بكونهم أهل البرهان، مع أن غاية ما يقولونه في العلم الإلهي لا يصلح أن يكون من الأقيسة الخطابية والجدلية فضلًا عن البرهانية. ثم يقال: وكيف يستحسن عاقل أن يجعل المتكلمين على عُجرهم وبجرهم أهل جدل وهؤلاء أهل برهان، مع أن بين تحقيق المتكلمين للعلم الإلهي بالأقيسة العقلية وبين تحقيقهم تفاوت يعرفه كل عاقل منصف، والقوم لم يتميزوا بالعلم الإلهي، ولا نبأ أحد باتباعهم فيه، بل الأمم متفقة على ضلالهم فيه إلا من قلدهم، ولكن يؤثر عنهم من الكلام في الأمور الطبيعية والرياضية ما شاع ذكرهم بسببه، ولولا ذلك لما كان لهم ذكر عند الأمم، كيف يستجيز مسلم أن يقول: إن العلماء الذين أثنى الله عليهم في كتابه هم أهل المنطق، مع علمه بأن أئمة الصحابة والتابعين وتابعيهم كانوا مرادين من هذا الخطاب قطعًا، بل هم أفضل من أريد به بعد الأنبياء، وقد ماتوا قبل أن تعرّب كتب اليونان بالكلية، وإن أراد بذلك البرهان العقلي الذي لا يختص بإصلاح اليونان فلا اختصاص لهؤلاء، بل الصحابة والتابعون أحقّ منهم في المعقولات التي ينتفع بها في الإلهية بما لا نسبة بينهما. ثم العلماء الذين أثنى الله

(١) انظر: الكشف عن مناهج الأدلة: ص: ٩٩، ١٠٠.

(٢) انظر: الكشف عن مناهج الأدلة ص: ١٥٠.

عليهم هم الذين شهدوا أنه لا إله إلا هو، ومن المعلوم لكل من عرف أحوال الأمم أن أهل الملل أحق بهذا التوحيد من الصابئة الذين هم أجلُّ من الفلاسفة، ومن المشركين الذين منهم فلاسفة كثيرون . . . ومعلوم أن الذي أثبتوه [أي الفلاسفة] من واجب الوجود هو ادعى شيء إلى عبادة الكواكب والأصنام، فكيف يكون هؤلاء هم أهل العلم بشهادة أن لا إله إلا الله، بل إذا قيل: إن هؤلاء وأمثالهم أصل كل شرك، وأنهم سوس الملل وأعداء الرسل، لكان هذا الكلام أقرب إلى الحق من شهادته لهم بما ذكره^(١).

ويومئ ابن رشد الحفيد إلى أن الحكمة عند الفلاسفة لا الأنبياء، فيقول عن الأنبياء: (فقد تبين لك أن هذا الصنف من الناس [أي الأنبياء] موجودون، ومن أين وقع العلم للناس بوجودهم حتى نقل وجودهم إلينا نقل تواتر، كما نقل إلينا وجود الحكماء والحكمة، وغير ذلك من أصناف الناس)^(٢)، فقله: (كما نقل إلينا وجود الحكماء والحكمة) يعني أنه لا حكمة إلا عندهم، أو أن نسبة حكمة الأنبياء إلى حكمتهم كلا شيء، ويشبه تواتر وجود الأنبياء بتواتر وجود الفلاسفة، كأن تواتر وجود الفلاسفة أوضح وأعظم؛ لأن المشبه به أعظم من المشبه غالبًا.

وقد سلك ابن رشد في الدفاع عن الفلاسفة ورده على الغزالي في تكفيرهم مسلگًا لا يروج إلا على الجهال - إذا فهم كلامه - كعادته، ولا يخفى بطلانه على من له أدنى معرفة بمذاهب أرسطو وفلاسفة اليونان؛ وهو زعمه أن الغزالي لم يفهم كلام الفلاسفة، ويقول مدافعًا عن أرسطو

(١) بيان تليس الجهمية (٢/٥٦-٦٧) ط. مجمع الملك فهد.

(٢) الكشف عن مناهج الادلة ص: ١٨١.

وشياعته: (كيف يُتوهم على المشائين انهم يقولون: أنه سبحانه لا يعلم بالعلم القديم الجزئيات؟) (١).

فهو هنا يدافع عن أرسطو واليونانيين، في مسألة قد عُلم عدم براءتهم منها، ومع ذلك فسّر كلامهم بما لا يخرجهم من الكفر والضلال، بأنهم جعلوا العلم علة للمعلوم، وأن العلم عندهم مقول بالاشتراك اللفظي المحض. وجعل العلم علةً سفسطة ظاهرة، ولو كان مقولاً بالاشتراك اللفظي فقط فهذا يعني النفي للعلم وتعطيل الباري سبحانه منه، بل ربما يكون أسوأ مما هو المعروف المشهور عن أرسطو وشياعته، ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية: (وهذا الرجل أعني ابن رشد أراد أن يجمع بين قولهم هذا وبين علمه بالجزئيات فقال قولاً فيه من الحيرة والتناقض ما هو مذكور في موضعه) (٢).

ثم إن الدفاع عن المشائين بهذه الطريقة بأنهم لم يفهم كلامهم يدل على مدى تعظيمه لهم، ومعلوم أن ما عند الفلاسفة يُعلم لمن تفهمه من متوسطة المتفهمة في وقت قريب، لكن الغلو يعمي ويصم.

ومن العجب العجاب أن يعذر ابن رشد المشائين بخلافهم في هذه المسألة ونحوها، بكونهم مجتهدين، وأنهم داخلون في قوله عليه الصلاة والسلام: (إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ) (٣).

(١) فصل المقال ص ١٠٣.

(٢) درء التعارض (١٠٦/٩).

(٣) رواه البخاري (٦٩١٩)، ومسلم (١٧١٦).

يقول ابن رشد: (وأبي حاكم أعظم من الذي يحكم على الوجود بأنه كذا أو ليس بكذا. وهؤلاء الحكام هم العلماء الذين خصهم الله بالتأويل. وهذا الخطأ المصفوح عنه في الشرع، إنما هو الخطأ الذي يقع من العلماء إذا نظروا في الأشياء العويصة التي كلفهم الشرع النظر فيها)^(١).

ومن لم يشم بل من لم يتبين له رائحة الزندقة والنفاق من هذا الكلام فهو من مبعد النجعة غاية الإبعاد، فكيف يجعل ابن رشد أرسطو ومن سار على نهجه وهم رأس الكفر والإلحاد من أهل الاجتهاد في النصوص الشرعية، وهي لم تأت إلا بعد الفلاسفة اليونانيين بقرون، وهذا لم يقل به عالم من علماء المسلمين ولا جهالهم، وهذا غلو لا أعلم أنه وصل إليه غيره، ولله في خلقه شؤون، وهو على كل شيء قدير.



(١) فصل المقال ص: ١٠٧.



المبحث الثالث

موافقة ابن رشد في الإلهيات للفلاسفة اليونان

ابن رشد يعتقد ما عليه أرسطو وفلاسفة اليونان، وقد يخالف ظاهراً، ويذكر أقوالاً أخرى لكنه إلى قولهم أميل، ويصرح بذلك في كتابيه «فصل المقال»، و«الكشف عن مناهج الأدلة» وقد يُظهر تردده في اتباعهم، وأما في كتبه التي يسميها كتب البرهان، ففيها لا يخالفهم بشيء، وهي شروحه على أرسطو وتلخيصاته لها، ولنذكر ما ذكره في كتابيه «فصل المقال» و«الكشف عن مناهج الأدلة».

أولاً: مسألة قدم العالم

دافع ابن رشد في الكتابين عن الفلاسفة في مسألة قدم العالم، وحاول أن يدافع عنهم بالجمع بين قولهم وقول أهل الإسلام جمعاً لا حقيقة له إلا الخداع، فذهب إلى القول بقدم العالم بالزمان^(١)، فبعد أن قسّم الموجودات إلى ثلاثة؛ قسم هو الأجسام التي يدرك تكونها كالماء والهواء والأرض والحيوان ونحوها وهي محدثة، وقسم أو صنف متفق على قدمه وهو الله تعالى، قال: (وأما الصنف من الموجود الذي بين هذين

(١) فصل المقال ص: ١٠٥.

الطرفين، فهو موجود لم يكن من شيء، ولا تقدّمه زمان، ولكنه موجود عن شيء، أعني عن فاعل، وهذا هو العالم بأسره^(١).

فالعالم عنده قديم بالزمان ولا بداية له، وإن كان قدّمه من غيره، يعني أن الله تعالى علّة وشرط في وجوده وليس خالقاً له، فهو يرى أن العالم قديم معلول^(٢)، ويرى عسر تصور حدوث الزمان^(٣)، ومعلوم أن القول بقدم العالم مبني على القول بقدم الزمان.

ويرى ابن رشد أنه لا شك في عدم حدوث الأعراض الموجودة في الأجرام السماوية، من حركاتها وأشكالها وغير ذلك^(٤)، وهذا يستلزم قدم الأفلاك، وهو قول أرسطو وأتباعه، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: (وأما قدم الأفلاك ودوامها، فهو قول طائفة قليلة كأرسطو وأتباعه، وقد نقل أرباب المقالات أنه أول من قال بقدم ذلك من الفلاسفة، وأن الفلاسفة المتقدمين كانوا على خلاف قوله في ذلك، وقول أرسطو هذا وأتباعه هو من أقوال الملاحدة المخالفين للرسول، فإن الأقوال التي تخالف ما علّم من نصوص الأنبياء هي من أقوال الملاحدة، ومن عارض نصوص الأنبياء بعقله كان من الملاحدة)^(٥).

ويتفق كلٌّ من كتب عن ابن رشد بعد فهم لكلامه أنه قائل بقدم العالم كشيخ الإسلام ابن تيمية، ومن المفكرين المعاصرين عاطف العراقي، وعبد الرحمن بدوي، وغيرهم.

(١) فصل المقال ص: ١٠٥.

(٢) انظر شرح الأصبهانية ص: ٣٣٣. وانظر منه ص: ١٥٩. ط. دار المنهاج.

(٣) الكشف عن مناهج الأدلة ص: ١٠٨.

(٤) الكشف عن مناهج الأدلة ص: ١٠٩.

(٥) درء التعارض (١٧٩/٩).

ويزعم ابن رشد أنه لا دليل على عدم قدم العالم من الشرع^(١)، ولا أدل على جهله أو تجاهله من هذا الكلام؛ فالأدلة من القرآن والسنة على عدم قدم شيء غير الله متواترة لفظًا ومعنى، وهي مسألة مجمع عليها إجماعًا قطعيًا متواترًا، ومن الأدلة على ذلك قوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الرَّحْمَانُ: ١٦]، وقال تعالى في خلق الأجرام السماوية والكواكب والنجوم: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ﴾ [سُورَةُ قُلُوبٍ: ٣٨] والكواكب والأفلاك والنجوم هي مما بين السماء والأرض.

يقول العلامة ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: (فقوله: ﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾ [الْفُرْقَانُ: ٥٩] يتضمن إبطال قول الملاحدة القائلين بقدم العالم، وأنه لم يزل، وأن الله سبحانه لم يخلقه بقدرته ومشيتته)^(٢).

وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ [الْأَنْعَامُ: ٢٧]، ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ﴾ [الطُّورِ: ٣٥]. وهذا ينطبق على كل ما سوى الله تعالى، ويمتنع أن يكون معه تعالى خالق آخر، ويمتنع التسلسل في المؤثرين، وهو الدور المعيني القبلي، ويمتنع أن توجد المخلوقات من غير خالق.

وقوله تعالى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ﴾ [الْحَازِلِيُّ: ٣]، وهذه إحاطته تعالى الزمانية بالمخلوقات، فهو تعالى قبل كل مخلوق ومتقدم عليه التقدم الحقيقي، وبعد كل مخلوق، وأكد أوليته تعالى بـ (هو) وبالألِف واللام.

(١) فصل المقال ص: ١٠٥.

(٢) اجتماع الجيوش الإسلامية ص ٤٥.

وقوله تعالى: (والآخر) يدل أن كل مخلوق جائز عليه العدم، وما لا يفنى من المخلوقات فبإبقاء الله له، وما جاز عليه العدم فله بداية.

وفي الصحيح قوله ﷺ: (اللهم أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء)^(١)، وفي صحيح البخاري قوله ﷺ: (كان الله ولم يكن شيء غيره)^(٢)، وفي رواية: (ولم يكن شيء قبله)^(٣). فهو يدل على تقدم الرب على كل مخلوق التقدم الحقيقي، وأن كل ما سواه مسبوق بالعدم وهذا معنى كونه مخلوقاً.

والأدلة غيرها كثيرة، فكل ما سواه تعالى محدث كائن بعد أن لم يكن. وما زعمه الفلاسفة من قدم الأفلاك لا يستطيع أحد أن يقيم عليه دليلاً أصلاً يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: (لا يقدر أحد من بني آدم يقيم دليلاً على قدم الأفلاك أصلاً)^(٤).

وأما الأدلة العقلية على عدم قدم العالم فكثيرة ليس هذا موطن بسطها، وعلماء الفلك اليوم يثبتون أن للعالم بداية، ويقول المتكلمون اليوم في إعجاز القرآن: هو معنى قوله تعالى: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ﴾ [الجن: ٢٠].

ويقول ابن رشد: (وأما الطريق التي سلك بالجمهور في تصور هذا المعنى فهو التمثيل بالشاهد، وإن كان ليس له مثال في الشاهد، إذ ليس يمكن في الجمهور أن يتصوروا على كنهه ما ليس له مثال في الشاهد،

(١) رواه مسلم (٢٧١٣).

(٢) ح (٣٠١٩).

(٣) رواه البخاري (٦٩٨٢).

(٤) درء التعارض (٢٧٩/٨).

فأخبر تعالى أن العالم وقع خلقه إياه في زمان، وأنه خلقه من شيء، إذ لا يعرف في الشاهد مكون إلا بهذه الصفة^(١).

وهذا يعني أنه يرى أن الحق أن الله لم يخلق العالم في زمان، وأنه لم يخلقه من شيء، يعني أنه قديم. ويلبس على الجهال بأن هذا هو مقصد الشرع، وإن الشرع لم يذكر حدوث العالم ولا قدمه، لكنه عبر بلفظ الخلق ولفظ الفطور، فيقول: (ومن العجب الذي في هذا المعنى أن التمثيل الذي جاء في الشرع في خلق العالم يطابق معنى الحدوث الذي في الشاهد، ولكن الشرع لم يصرح فيه بهذا اللفظ، وذلك تنبيه منه للعلماء على أن حدوث العالم ليس هو مثل الحدوث الذي في الشاهد، وإنما أطلق عليه لفظ الخلق ولفظ الفطور، وهذه الألفاظ تصلح لتصور المعنيين، أعني لتصور الحدوث الذي في الشاهد، وتصور الحدوث الذي أدى إليه البرهان عند العلماء في الغائب، فإذا استعمال لفظ الحدوث أو القدم بدعة في الشرع^(٢)، يعني أن العالم ليس حادثاً بل قديم، لكن ليخرج من لوم الجمهور فرّق بين الحدوث المعلوم في الشاهد، والحدوث للغائب وهو العالم في القدم، وسبق بيان الفرق عنده. وهذا من التمويه والتليس والتعمية؛ فالخلق والفطور يدلان على الحدوث وعلى عدم قدم العالم، أكثر من لفظ الحدوث، لأن لفظ الحدوث مجمل يطلق على آحاد الصفة الفعلية، وعلى المخلوقات كما قال تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِّنْ ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِمْ مُّحَدَّثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَعْبُونَ﴾ [الأنبياء: ٢] أي جديد التكم به وإنزاله.

(١) الكشف عن مناهج الأدلة ص: ١٧١.

(٢) الكشف عن مناهج الأدلة ص: ١٧٢.

وهو يريد بالحدوث أن العالم معلول مقارن لعلته وهو الله -تعالى الله عن قوله علوا كبيرا- ويأتي مزيد رد عليه إن شاء الله، واعتقاده هذا يناقض ما جاء في النصوص من خلق العالم وأولية الله تعالى على كل مخلوق كما سبق.

ثانياً: وجود الصانع

كما أن ابن رشد اختار في طرق إثبات وجود الصانع ما ذهب إليه أرسطو، ونسف دليل الأشاعرة على وجود الصانع -وهو دليل الحدوث- بأدلة صحيحة في مجملها، ثم قال: (ولذلك ينبغي أن نجعل الفحص عنه [عن دليل حدوث الجسم السماوي] من أمر حركته، وهي الطريق التي تفضي بالسالكين إلى معرفة الله تبارك وتعالى بيقين، وهي طريق الخواص) ويقصد بهم الفلاسفة وأرسطو كما بين ذلك أيضاً شارحه د. محمد عابد الجابري^(١). وزعم ابن رشد أن هذا هو ما أراه الله لإبراهيم عليه السلام وهكذا هي طريقته يستدل على كلام أرسطو وإلحاده بالقرآن الكريم نفسه.

ثم قال: (لأن الشك إنما هو في الأجرام السماوية، وأكثر النظائر إنما انتهوا إليها واعتقدوها آلهة)^(٢). وهذا الاعتقاد في الأفلاك وكونها آلهة هو ما ذهب إليه ابن رشد وما يسعى إليه كما ذهب إليه سلفه من الفلاسفة. وقد أفردت كشف هذا في مبحث مستقل وسيأتي إن شاء الله. والمقصود أنه يعتقد ما يعتقد أسلافه من الفلاسفة.

(١) الكشف عن مناهج الأدلة ص: ١٧١.

(٢) الكشف عن مناهج الأدلة ص: ١٠٨.

ثالثًا: كلام الله

يقول في معنى كلام الله: (وقد يكون من كلام الله ما يلقيه إلى العلماء، الذين هم ورثة الأنبياء بوساطة البراهين، وبهذه الجهة صح عند العلماء أن القرآن كلام الله)^(١). والعلماء عنده هم الفلاسفة كما بينا.

رابعًا: الطبيعة والأجرام السماوية

ينسب ابن رشد الخلق للطبيعة، وجعلها تخلق بلا إرادة، فيقول: (كل فعل فإما أن يكون عن الطبيعة، وإما عن الإرادة، والطبيعة ليس يكون عنها أحد الجائزين المماثلين، أعني لا تفعل المماثل دون مماثله بل تفعلهما)^(٢).

كما يرى أن قدّر الله يراد به: موافقة الأجرام السماوية، بل هي السبب في إرادتنا، وأن تصديقنا ليس لاختيارنا بل هو من هذه الأجرام، التي يسميها الأسباب التي من خارجنا، يقول: (فالأفعال المنسوبة إلينا أيضًا إنما يتم فعلها بإرادتنا وموافقة الأفعال التي من خارج لها، وهي المعبر عنها بقدّر الله. وهذه الأسباب التي سخرها الله من خارج ليست هي متممة للأفعال التي نروم فعلها أو عاقبة عنها فقط، بل وهي السبب في أن نريد أحد المتقابلين. فإن الإرادة إنما هي شوق يحدث لنا عن تخيل ما، أو تصديق بشيء. وهذا التصديق ليس هو لاختيارنا، بل هو شيء يعرض لنا عن الأمور التي من خارج، مثال ذلك أنه إذا ورد علينا أمر مشتتهى من

(١) الكشف عن مناهج الأدلة ص: ١٣٢.

(٢) الكشف عن مناهج الأدلة ص: ١١٥.

خارج اشتهيناه بالضرورة من غير اختيار، فتحركنا إليه. وكذلك إذا طرأ علينا أمر مهروب عنه من خارج كرهناه بالضرورة، فهربنا منه. وإذا كان هكذا فإرادتنا محفوظة بالأمور التي من خارج ومربوطة بها، وإلى هذا الإشارة بقوله تعالى: ﴿لَهُ مُعَقِّبَاتٌ مِّنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ [الرعد: ١١] (١).

ثم يرى ابن رشد أن العلة في وجود هذه الأسباب من خارج وهي أفعال الأجرام السماوية، هو علم الله بها، فعلم الله هو علة لها عنده، يعني صدرت عنه من غير إرادة، لذلك يقول شيخ الإسلام ابن تيمية عن الفلاسفة: (فقالوا: إنه إنما تحرك الفلك من جهة نسبة الفلك به، وإن لم يكن هو القادر على تحريك الفلك، بل ولا شعور منه بالفلك، وعبر عن ذلك ابن رشد الفيلسوف وأمثاله فقالوا: إنه يأمر الفلك بالحركة، وقوام الفلك بطاعته لأمر الله، مع أنه عندهم لا إرادة له ولا علم له بما يأمر به، بل كونه آمرا وهو معنى كون الفلك يتشبه به، كما يأمر المعشوق عاشقه أن يحبه، وإن كان المعشوق لا شعور له ولا إرادة في أن يحبه ذلك) (٢). فقول ابن رشد إذا في هذه المسألة أيضاً هو قول سلفه من الفلاسفة.

ويرى أيضا أن معرفة هذه الأسباب هو العلم بالغيب، وأفعالها هو اللوح المحفوظ، وهو القضاء والقدر، فالنتيجة أن الأفلاك حركاتها هي الخالقة في الحقيقة عنده، يقول: (والنظام المحدود الذي في الأسباب الداخلة والخارجية، أعني التي لا تخل، هو القضاء والقدر الذي كتبه الله تعالى على عباده، وهو اللوح المحفوظ. وعلم الله تعالى بهذه الأسباب،

(١) الكشف عن مناهج الأدلة ص: ١٨٩.

(٢) الجواب الصحيح (٣١/٥)، وانظر: درء التعارض (٦٦/٣).

وبما يلزم عنها هو العلة في وجود هذه الأسباب. ولذلك كانت هذه الأسباب لا يحيط بمعرفتها إلا الله وحده، ولذلك كان هو العالم بالغيب وحده على الحقيقة، كما قال تعالى: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [التكوير: ٦٥]. وإنما كانت معرفة الأسباب هو العلم بالغيب؛ لأن الغيب هو معرفة وجود الموجود في المستقبل، أولاً وجوده^(١).

ويرى أنه لولا حركات الأجرام السماوية لما أمكن بقاء أجسامنا، فيقول عن أجسام الحيوانات: (ونحن نقول: أنه لولا القوى التي في أجسام الحيوان والنبات، والقوى السارية في هذا العالم من حركات الأجرام السماوية لما أمكن أن تبقى أصلاً ولا طرفة عين)^(٢). وتؤول آيات من القرآن على هذا المعنى.

وقد صرح بمراده بهذه الأسباب من خارج، فقال: (النظام الجاري في الموجودات إنما هو من قبل أمرين: أحدهما: ما ركب الله فيها من الطبائع والنفوس. الثاني: من قبل ما أحاط بها من الموجودات من خارج. وأشهر هذه [أي الموجودات من خارج] هي حركات الأجرام السماوية، فإنه يظهر أن الليل والنهار والشمس والقمر وسائر النجوم مسخرات لنا، وأنه لمكان النظام والترتيب الذي جعله الخالق في حركاتها، كان وجودنا ووجود ما هنا محفوظاً بها، حتى إنه لو توهم ارتفاع واحد منها، أو توهم في غير موضعه، أو على غير قدره، أو في غير السرعة التي جعل الله فيه، لبطلت الموجودات التي على وجه الأرض وذلك بحسب ما

(١) الكشف عن مناهج الأدلة ص: ١٨٩.

(٢) الكشف عن مناهج الأدلة ص: ١٩٢.

جعل الله في طباعها من ذلك وجعل في طباع ماها هنا أن تتأثر عن ذلك^(١).

ويرى أن هذه الأسباب من خارج وهي حركات الأفلاك هي التي تضل وتهدي، فيقول: (وكذلك الأسباب المترتبة من خارج لهداية الناس لحقها أن تكون لبعض الناس مضلة وإن كانت للأكثر مرشدة)^(٢).

فمذهب الفيلسوف ابن رشد هنا إذاً هو ما ذهب إليه أرسطو أن حركات الفلك هي الخالقة والمدبرة، والحافظة، ويفسر آيات القرآن بذلك، وأنها صدرت عن الله تعالى صدور العلة عن المعلول، فهي قديمة لأن المعلول مقارن للعلة، وأنه تعالى لا صفة له، ولا يعلم شيئاً عن المخلوقات، لذلك فالأفلاك هي التي تُعبد عنده. ويرى أن الأجرام السماوية هي الخالقة، يقول: (الله تبارك وتعالى أوجد الموجودات بأسباب سخرها لها من خارج، وهي الأجسام السماوية)^(٣).

وقد سبق بيان أنه يرى أن الموجودات السماوية صدرت عن الله صدور العلة عن المعلول، والله تعالى عنده هو الخالق بهذا المعنى. فيكون الخالق الحقيقي عنده هي الأفلاك التي يرى ابن رشد قدمها.

والقول بأن الله تعالى علة للمخلوقات شر من قول النصارى أن له تعالى ولداً، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله وهو يشرح الحديث الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم: (يقول الله تعالى: شتمني ابن آدم وما ينبغي له أن يشتمني،

(١) الكشف عن مناهج الأدلة ص: ١٩١.

(٢) الكشف عن مناهج الأدلة ص: ١٩٦.

(٣) الكشف عن مناهج الأدلة ص: ١٧١.

وكذبني وما ينبغي له، أما شتمه فقولُه: إن لي ولدا، وأما تكذيبه فقولُه: ليس يعيدني كما بدأني^(١).

قال: (وأما شتمهم إياه بقولهم: اتخذ ولداً، فهؤلاء عندهم الفلك كله لازم له معلول له أعظم من لزوم الولد والده، والوالد له اختيار وقدرة في حدوث الولد منه، وهؤلاء عندهم ليس لله مشيئة وقدرة في لزوم الفلك له، بل ولا يمكنه أن يدفع لزومه عنه، فالتولد الذي يثبتونه أبلغ من التولد الموجود في الخلق، ولا يقولون إنه اتخذ ولداً بقدرته، فانه لا يقدر عندهم على تغيير شيء من العالم، بل ذلك لازم له لزوماً حقيقته: أنه لم يفعل شيئاً، بل ولا هو موجود، وإن سموه علة ومعلولاً، فعند التحقيق لا يرجعون إلى شيء محصل، فإن في قولهم من التناقض والفساد أعظم مما في قول النصاري.

وقد ذكر طائفة من أهل الكلام أن قولهم بالعلة والمعلول من جنس قول غيرهم بالوالد والولد، وأرادوا بذلك أن يجعلوهم من جنسهم في الذم، وهذا تقصير عظيم، بل أولئك خير من هؤلاء، وهؤلاء إذا حققت ما يقوله من هو أقربهم إلى الإسلام كابن رشد الحفيد وجدت غايته أن يكون الرب شرطاً في وجود العالم لا فاعلاً له، وكذلك من سلك مسلكهم من المدعين للتحقيق من ملاحدة الصوفية كابن عربي وابن سبعين، حقيقة قولهم أن هذا العالم موجود واجب أزلي ليس له صانع غير نفسه^(٢).

وهذا الكلام وهو تأليه الأجرام السماوية، هو سبب نكبة ابن رشد في آخر حياته، فقد سعى فيه من يناوئه عند السلطان يعقوب، حيث أخذوا

(١) رواه البخاري (٣١٩٣).

(٢) مجموع الفتاوى (١٧/٢٩٤-٢٩٥).

بعض التلاخيص التي كان يكتبها، فوجدوا فيها بخطه بعد أن نقل كلام بعض قدماء الفلاسفة: (فقد ظهر أن الزهرة أحد الآلهة)، فأوقفوا السلطان أبو يوسف يعقوب على هذه الكلمة، فاستدعاه بعد أن جمع له الرؤساء والأعيان من كل طبقة، وهم بمدينة قرطبة، فلما حضر أبو الوليد، قال له بعد أن نبذ إليه الأوراق: أخطك هذا؟ فأنكر، فقال أمير المؤمنين: لعن الله كاتب هذا الخط، وأمر الحاضرين بلعنه، ثم أمر بإخراجه على حال سيئة، وإبعاده، وإبعاد من يتكلم في شيء من هذه العلوم، وكتبت عنه الكتب إلى البلاد بالتقدم إلى الناس في ترك هذه العلوم جملة واحدة، وبإحراق كتب الفلسفة كلها إلا ما كان من الطب والحساب وما يتوصل به من علم النجوم إلى معرفة أوقات الليل والنهار وأخذ سمت القبلة، فانتشرت هذه الكتب في سائر البلاد وعمل بمقتضاها^(١)، وقيل: إنه أمر به فأقيم وجعل كل من يمر به يلعنه ويصق في وجهه ثم أمر بنفيه إلى بيانة مدينة اليهود^(٢). وهذه نتيجة الفلسفة، نسأل الله العافية.

خامسًا: معاد الأبدان

يرى ابن رشد أن السعادة والشقاوة الأخروية هي للأنفس، وأن ما ذكر من نعيم وعذاب حسي إنما هو تخييل، وأن معاد هذه الأجسام محال، وجوز صحة نفي معاد الأجساد، واختار هو في «الكشف عن مناهج الأدلة» أنها تعود لأجساد غير هذه الأجساد، ومع هذا فالذي شجعه على ذلك أنه

(١) انظر: المعجب في تلخيص أخبار المغرب: ص ٣٠٦، سير أعلام النبلاء (٢١/٣١٧).

(٢) المغرب في حلى المغرب (١/١٠٥).

قول لأرسطو^(١). ومع أنه ضلال أيضاً لكن الظاهر والله أعلم أن هذا وما يظهر تردده فيه أحياناً هو ما يُظهره للجمهور، وإلا فباطنه مع أقوال أرسطو، لذلك يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: (ابن رشد في مسألة حدوث العالم ومعاد الأبدان مظهرًا للوقف ومسوّغًا للقولين، وإن كان باطنه إلى قول سلفه أميل)^(٢).

ومجرد تجويزه القول بعدم معاد الأجساد ردّة وكفر صراح، فهو شك في النصوص المتواترة، والإجماع القطعي، والمعلوم من الدين بالضرورة من أن المعاد للأجساد والأرواح، وإن كانت الأجساد تنشأ نشأة أخرى قابلة للبقاء. وأدلة معاد الأرواح ورجوعها إلى أبدانها، ونفص الناس الغبار عن رؤوسهم حين الخروج من القبور، وتعارفهم وغير ذلك من الأدلة الكثيرة التي لا تحصى كلها تدل على معاد الأبدان.

ومنها مثلاً ما جاء في الصحيح، عن ابن عباسٍ رضي الله عنهما قال: خَطَبَ رسول الله ﷺ فقال: (يا أيّها الناس إنّكم محشورون إلى الله حفاةً عراءً غرلاً ثم قال: ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ وَعَدًّا عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٤]، ثم قال: ألا وإنّ أوّل الخلائق يُكسى يوم القيامة إبراهيمٍ..). الحديث^(٣). وروى مسلم من حديث عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال: (يُحشّرُ الناس يوم القيامة حفاةً عراءً غرلاً، قلت: يا رسول الله النساء والرجال جميعاً ينظر بعضهم إلى بعض؟ قال ﷺ: يا عائشة الأمر أشد من أن ينظر بعضهم إلى بعض)^(٤).

(١) انظر: الكشف عن مناهج الأدلة ص: ٢٠١-٢٠٤.

(٢) مناهج السنة النبوية (١/٣٥٦).

(٣) رواه البخاري (٤٣٤٩).

(٤) رواه مسلم (٢٨٥٩).

وقال تعالى: ﴿يَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَلَّن نَجْمَعُ عِظَامَهُ﴾ (٣) بَلَى قَدِيرِينَ عَلَيَّ أَنْ تُسَوَّى بِنَانِهِ ﴿[الْقِيَامَةِ: ٣-٤].

وروى البخاري^(١) عن أسامة بن زيد أن النبي ﷺ قال: (يُجَاءُ بِالرَّجُلِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيُلْقَى فِي النَّارِ فَتَنْدَلِقُ أَقْتَابُهُ فِي النَّارِ، فَيَدُورُ كَمَا يَدُورُ الْحِمَارُ بِرَحَاهُ، فَيَجْتَمِعُ أَهْلُ النَّارِ عَلَيْهِ فَيَقُولُونَ: أَيُّ فُلَانٍ مَا شَأْنُكَ، أَلَيْسَ كُنْتَ تَأْمُرُنَا بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَانَا عَنِ الْمُنْكَرِ؟ قال: كنت آمرُكُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَلَا آتِيهِ، وَأَنْهَأَكُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَآتِيهِ).

والأدلة على هذا الأصل العظيم يصعب حصرها.

قال الإمام ابن القيم^(٢) وهو يتكلم عن تفسير سورة [ق]: (تأمل كيف دلت السورة صريحا، على أن الله سبحانه يعيد هذا الجسد بعينه، الذي أطاع وعصى، فينعمه ويعذبه، كما ينعم الروح التي آمنت بعينها، ويعذب التي كفرت بعينها، لا أنه سبحانه يخلق روحا أخرى غير هذه، فينعمها ويعذبها، كما قاله من لم يعرف المعاد الذي أخبرت به الرسل، حيث زعم أن الله سبحانه يخلق بدنا غير هذا البدن من كل وجه، عليه يقع النعيم والعذاب، والروح عنده عرض من أعراض البدن، فيخلق روحا غير هذه الروح، وبدنا غير هذا البدن. وهذا غير ما اتفقت عليه الرسل، ودل عليه القرآن والسنة، وسائر كتب الله تعالى، وهذا في الحقيقة إنكار للمعاد، وموافقة لقول من أنكره من المكذبين، فإنهم لم ينكروا قدرة الله على خلق أجسام أخر غير هذه الأجسام، يعذبها وينعمها، كيف وهم يشهدون النوع الإنساني يخلق شيئا بعد شيء، فكل وقت يخلق الله سبحانه أجساما،

(١) ح (٣٠٩٤).

(٢) كتاب الفوائد ص: ٦.

وأرواحا غير الأجسام التي فنيت، فكيف يتعجبون من شيء يشاهدونه عيانا؟ وإنما تعجبوا من عودهم بأعيانهم، بعد أن مزقهم البلى، وصاروا عظاما ورفاتا، فتعجبوا أن يكونوا هم بأعيانهم مبعوثين للجزاء، ولهذا قالوا: ﴿أَذَا مِنَّا وَكُنَّا تُرَابًا وَعَظْمًا أَهْنَا لَمَبْعُوثُونَ﴾ [الْمُهَاقِمَاتِ: ١٦]. وقالوا: ﴿رَجِعْ بَعِيدٌ﴾ [سُورَةُ وَاقٍ: ٣]. ولو كان الجزاء إنما هو لأجسام غير هذه، لم يكن ذلك بعثًا ولا رجعًا، بل يكون ابتداء، ولم يكن لقوله: ﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا تَنْقُصُ الْأَرْضُ مِنْهُمْ﴾ كبير معنى، فإنه سبحانه جعل هذا جوابا لسؤال مقدر، وهو أنه يميز تلك الأجزاء التي اختلطت بالأرض، واستحالت إلى العناصر، بحيث لا تتميز، فأخبر سبحانه بأنه قد علم ما تنقصه الأرض من لحومهم، وعظامهم، وأشعارهم، وأنه كما هو عالم بتلك الأجزاء، فهو قادر على تحصيلها، وجمعها بعد تفرقتها، وتأليفها خلقا جديدا) اهـ.

وذكر شيخ الإسلام رحمته الله الأقوال في المعاد ومنها قول من يقول بعدم معاد الأبدان فقال: (القول الثالث: المعاد للنفس الناطقة بالموت فقط، وأن الأبدان لا تعاد، وهذا لم يقله أحد من أهل الملل لا المسلمين ولا اليهود ولا النصارى، بل هؤلاء كلهم متفقون على إعادة الأبدان، وعلى القيامة الكبرى، ولكن من تفلسف من هؤلاء فوافق سلفه من الصابئة والفلاسفة المشركين على أن المعاد للروح وحده؛ فإنه يزعم أن الأنبياء خاطبوا الجمهور بمعاد الأبدان وإن لم يكن له حقيقة، وخاطبواهم بإثبات الصفات لله وليس له حقيقة، وأن الأنبياء لم يظهروا الحقائق للخلق، وأنه لا يستفاد من أخبارهم معرفة شيء من صفات الله، ولا معرفة شيء من أمر المعاد، وحقيقة قولهم: أن الأنبياء كذبوا للمصلحة، وهؤلاء ملاحدة كفار عند المتبعين للأنبياء من المسلمين واليهود والنصارى، وإن كان هؤلاء كثيرين موجودين فيمن يتظاهر بأنه من أهل الملل لظهور أديانهم، وهو في



في ضوء العقل والنقل

الباطن على هذا الرأي^(١). ولا يخفى كون شيخ الإسلام يقصد ابن رشد وأمثاله.

وقال أيضًا: (إنكار معاد الأبدان كفر بيّن، وقد علم من دين الإسلام فساد، وأن المكذبين بالمعاد مراغمون للرسول مراغمة بينة)^(٢).

وقد تكلم الغزالي في تهافت الفلاسفة، على تكفير الفلاسفة في إنكارهم بعث الأجساد وحشرها، وقال إن هذه المسألة لا تلائم الإسلام بوجه، ومعتقدا معتقد كذب الأنبياء.



(١) الجواب الصحيح (٦/١٠-١١).

(٢) انظر: مختصر الفتاوى المصرية ص: ١٨٦.



الخاتمة

الحمد لله، في نهاية هذا الكتاب أذكر بعض نتائجه:

١- تبينت حقيقة مذهب ابن رشد الفيلسوف، وما أكسبته كتب الفلسفة، من إلحاد ودهرية وباطنية وزندقة؛ لأنه استبدال الذي هو أدنى بالذي هو خير، وهو استبدال الفلسفة بعلوم الإسلام، رغبة في بلاط السلطان والشهرة، واتباعاً للهوى، وزيغاً وانحرافاً، وصدق الله تعالى إذ قال: ﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ [الصف: ٥]، وقال تعالى: ﴿وَقَلْبٌ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَرَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوْلَ مَرَّةٍ وَنَدَرَهُمْ فِي طَعْنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأنعام: ١١٠].

٢- أضاع ابن رشد الحفيد أمجاد أسرته الكريمة، العريقة في العلم والقضاء والمكانة، فصار أكبر الشراح لأرسطو، ومن أكثر الناس عناية به، واتباعاً لطرقه، وأشرب في قلبه حبه وحب غيره من فلاسفة يونان وتعظيمهم والانتصار لهم، بل أسلم وجهه وقلبه له مسبحاً بحمده ومقدساً ومؤلفاً له، متحاكماً إليه مفضلاً إياه على الأنبياء، وأتباعه على أتباع الأنبياء نسأل الله العافية، وقد قال تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [التوبة: ٦٣].

فمكر الله به جزاءً وفاقاً، وجعله عبرة لكل معتبر، وأرانا ربنا فيه عجائب قدرته، وقد قال تعالى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ [الأنعام: ٢٨]، وقال: ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَكْرِينَ﴾ [الأنفال: ٣٠].

٣- تبين من هذا الكتاب حقيقة جمع ابن رشد بين الفلسفة والشريعة، وأن ذلك خوف من المسلمين فقط، فتأول الشريعة تأويلاً باطنياً بحيث توافق ما عليه الفلاسفة الإلهيين، الملاحدة الدهريين.



٤- تبين حقيقة من يدعو إلى إحياء فلسفة ابن رشد؛ وأنهم دعاة إلى علمنة المسلمين، وإحادهم، وإبعادهم عن دينهم، وأنها دعوات يجب أن تحارب بكل الوسائل الممكنة.

٥- لا نجاة للخلق إلا بالإيمان بمحمد ﷺ، واتباع شرعه ظاهراً وباطناً، فهو الموافق للفطرة التي فطر الناس عليها، وللعقول السليمة، والحس والمشاهدة.

وأسأل الله أن ينصر دينه وكتابه وسنة نبيه، وأن يثبتنا على الإسلام والسنة إلى أن نلقاه، وألا يزيغ قلوبنا بعد إذ هدانا، وأن يهب لنا من لدنه رحمة إنه هو الوهاب، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه، وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين.



المراجع

القرآن العظيم.

- ١- «ابن رشد والرشدية»، المؤلف: إرنست رينان، ترجمة: عادل زعيتير، الطبعة: ١٩٥٧، الناشر: دار إحياء الكتب العربية - القاهرة.
- ٢- «ابن رشد وعلوم الشريعة الإسلامية»، اسم المؤلف: د. حمادي العبيدي، دار وحي القلم، الطبعة الأولى ١٤٣٤هـ.
- ٣- اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية، اسم المؤلف: أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٤-١٩٨٤، الطبعة: الأولى.
- ٤- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، اسم المؤلف: محمد الأمين بن محمد بن المختار الجكني الشنقيطي، دار النشر: دار الفكر للطباعة والنشر. - بيروت. - ١٤١٥هـ-١٩٩٥م، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات.
- ٥- إعلام الموقعين عن رب العالمين، اسم المؤلف: أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي، دار النشر: دار الجيل - بيروت - ١٩٧٣، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد.
- ٦- آفاق الفلسفة، د. فؤاد زكريا، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، الأولى ١٩٨٨م.
- ٧- اكتفاء القنوع، بما هو مطبوع، اسم المؤلف: أدورد فنديك، دار النشر: دار صادر - بيروت - ١٨٩٦م.

- ٨- بحث: مراكز نقل الفلسفة الإسلامية إلى العالم المسيحي وموقف الكنيسة منها. محمد حمزة إبراهيم. منشور في مجلة جامعة بابل، مجلد: ٢٣، عدد ٤، ٢٠١٥.
- ٩- البحر المحيط في أصول الفقه، اسم المؤلف: بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، دار النشر: دار الكتب العلمية - لبنان/ بيروت - ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، الطبعة: الأولى، تحقيق: ضبط نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه: د. محمد محمد تامر.
- ١٠- بداية المجتهد ونهاية المقتصد، اسم المؤلف: محمد بن أحمد بن محمد بن رشد القرطبي أبو الوليد، دار النشر: دار الفكر - بيروت.
- ١١- بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، اسم المؤلف: أحمد عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، دار النشر: مطبعة الحكومة - مكة المكرمة - ١٣٩٢، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمد بن عبد الرحمن بن قاسم.
- ١٢- تاريخ قضاة الاندلس (المراقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا)، اسم المؤلف: أبو الحسن بن عبد الله بن الحسن النباهي المالقي الأندلسي، دار النشر: دار الآفاق الجديدة - بيروت/ لبنان - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، الطبعة: الخامسة، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة.
- ١٣- تلخيص الآثار العلوية، اسم المؤلف: ابو الوليد محمد ابن رشد الحفيد، تقديم وتحقيق: جمال الدين العلوي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٩٩٤.

- ١٤- تلخيص كتاب البرهان، اسم المؤلف: ابو الوليد محمد ابن رشد الحفيد، ترجمة وتحقيق: محمود قاسم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢.
- ١٥- الجامع الصحيح المختصر، اسم المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، دار النشر: دار ابن كثير، اليمامة - بيروت - ١٤٠٧-١٩٨٧، الطبعة: الثالثة، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا.
- ١٦- الجامع الصحيح سنن الترمذي، اسم المؤلف: محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون.
- ١٧- الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، اسم المؤلف: أحمد عبد الحلیم بن عبد السلام ابن تيمية، دار النشر: مطبعة المدني - مصر، تحقيق: علي سيد صبح المدني.
- ١٨- حاشية رد المختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار فقه أبو حنيفة، اسم المؤلف: ابن عابدين.، دار النشر: دار الفكر للطباعة والنشر. - بيروت. - ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- ١٩- درء تعارض العقل والنقل، اسم المؤلف: تقي الدين أحمد بن عبد السلام بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن تيمية، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.، تحقيق: عبد اللطيف عبد الرحمن.
- ٢٠- ذم الكلام وأهله، اسم المؤلف: شيخ الإسلام أبو إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري الهروي، دار النشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة - ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبد الرحمن عبد العزيز الشبل.

- ٢١- الرد على المنطقيين، اسم المؤلف: أحمد بن عبد الحلیم بن تیمیة الحرائی أبو العباس، دار النشر: دار المعرفة - بیروت.
- ٢٢- الرسالة، اسم المؤلف: محمد بن إدريس أبو عبد الله الشافعي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بیروت - ١٣٥٨-١٩٣٩، الطبعة: الأولى، تحقيق: أحمد محمد شاكر.
- ٢٣- رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، اسم المؤلف: تاج الدين أبي النصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، دار النشر: عالم الكتب - لبنان/ بیروت - ١٩٩٩م - ١٤١٩هـ، الطبعة: الأولى، تحقيق: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود.
- ٢٤- سنن ابن ماجه، اسم المؤلف: محمد بن يزيد أبو عبد الله القزويني، دار النشر: دار الفكر - بیروت -، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.
- ٢٥- سير أعلام النبلاء، اسم المؤلف: محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي أبو عبد الله، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بیروت - ١٤١٣، الطبعة: التاسعة، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، محمد نعيم العرقسوسي.
- ٢٦- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة، اسم المؤلف: هبة الله بن الحسن بن منصور اللالكائي أبو القاسم، دار النشر: دار طيبة - الرياض - ١٤٠٢، تحقيق: د. أحمد سعد حمدان.
- ٢٧- شرح الأصبهانية، اسم المؤلف: أحمد بن عبد الحلیم ابن تیمیة، تحقيق: د. محمد بن عودة السعوي، دار المنهاج، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.
- ٢٨- شرح العقيدة الطحاوية، اسم المؤلف: ابن أبي العز الحنفي، دار النشر: المكتب الإسلامي - بیروت - ١٣٩١، الطبعة: الرابعة.

- ٢٩- شرف أصحاب الحديث، اسم المؤلف: أحمد بن علي بن ثابت البغدادي أبو بكر، دار النشر: دار إحياء السنة النبوية - أنقرة، تحقيق: د. محمد سعيد خطي اوغلي.
- ٣٠- طبقات الفقهاء الشافعية، اسم المؤلف: تقي الدين أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح، دار النشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت - ١٩٩٢م، الطبعة: الأولى، تحقيق: محيي الدين علي نجيب.
- ٣١- عبدالرحمن بدوي ومذهبه الفلسفي ومنهجه في دراسة المذاهب، عرض ونقد، اسم المؤلف: د. عبدالقادر بن محمد الغامدي، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.
- ٣٢- فتاوى ابن الصلاح، اسم المؤلف: عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان الشهرزوي أبو عمرو ابن الصلاح، دار النشر: دار المعرفة - بيروت - ١٤٠٦، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبدالمعطي بن أمين قلعجي.
- ٣٣- الفتاوى الحديثية، اسم المؤلف: أحمد شهاب الدين ابن حجر الهيتمي المكي، دار النشر: دار الفكر - بيروت - .
- ٣٤- فتاوى الرملي، اسم المؤلف: شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة شهاب الدين الرملي (المتوفى: ١٠٠٤هـ)، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ٢٠٠٤، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمد عبد السلام شاهين.
- ٣٥- فصل المقال في تقرير ما بين الشريعة والحكمة من الاتصال، اسم المؤلف: ابو الوليد محمد «ابن رشد» الحفيد، مع مدخل ومقدمة للدكتور: محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة ٢٠٠٢.

- ٣٦- الفلسفة الحديثة عرض ونقد، أحمد السيد رمضان، مكتبة الإيمان، المنصورة، الطبعة: بدون.
- ٣٧- الفلسفة المعاصرة في أوروبا، تأليف: إ.م. بوشنسكي، ترجمة: د. عزت قرني، سلسلة عالم المعرفة (١٦٥) ربيع أول ١٤١٣هـ، سبتمبر ١٩٩٢م.
- ٣٨- الفوائد، اسم المؤلف: أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٣٩٣-١٩٧٣، الطبعة: الثانية.
- ٣٩- قصة النزاع بين الدين والفلسفة، المؤلف: توفيق الطويل، طبعة مصر.
- ٤٠- كتاب الصفدية، اسم المؤلف: أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية، دار النشر: دار الفضيلة - الرياض - ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، تحقيق: محمد رشاد سالم.
- ٤١- كتب ورسائل وفتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، اسم المؤلف: أحمد عبد الحلیم بن تيمية الحراني أبو العباس، دار النشر: مكتبة ابن تيمية، الطبعة: الثانية، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي.
- ٤٢- الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة، اسم المؤلف: ابو الوليد محمد «ابن رشد» الحفيد، مع مدخل ومقدمة وشرح للدكتور: محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية.
- ٤٣- مبادئ الفلسفة، رينيه ديكارت. ترجمة وتعليق: د. عثمان أمين، دار الثقافة للنشر والتوزيع.

- ٤٤- مختصر الفتاوى المصرية لابن تيمية، اسم المؤلف: بدر الدين أبو عبد الله محمد بن علي الحنبلي البعلبي، دار النشر: دار ابن القيم - الدمام - السعودية - ١٤٠٦-١٩٨٦، الطبعة: الثانية، تحقيق: محمد حامد الفقي.
- ٤٥- المستصفى في علم الأصول، اسم المؤلف: محمد بن محمد الغزالي أبو حامد، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٣، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي.
- ٤٦- مسند أبي داود الطيالسي، اسم المؤلف: سليمان بن داود أبو داود الفارسي البصري الطيالسي، دار النشر: دار المعرفة - بيروت.
- ٤٧- مسند الإمام أحمد بن حنبل، اسم المؤلف: أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني، دار النشر: مؤسسة قرطبة - مصر.
- ٤٨- المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ﷺ، اسم المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت -، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.
- ٤٩- المعجب في تلخيص أخبار المغرب من لدن فتح الأندلس إلى آخر عصر الموحدين، اسم المؤلف: عبد الواحد المراكشي، دار النشر: مطبعة الاستقامة - القاهرة - ١٣٦٨، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمد سعيد العريان، محمد العربي العلمي.
- ٥٠- المغرب في حلى المغرب، المؤلف: ابن سعيد المغربي، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٩٥٥.
- ٥١- مقاومة أهل السنة للفلسفة اليونانية إلى القرن ١٣هـ للدكتور: خالد كبير علال. بحث موجود على الشبكة.

- ٥٢- المنطق الحديث ومناهج البحث، د. محمود قاسم، الطبعة الرابعة ١٩٦٦م.
- ٥٣- منهاج السنة النبوية، اسم المؤلف: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، دار النشر: مؤسسة قرطبة - ١٤٠٦، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. محمد رشاد سالم.
- ٥٤- الموافقات في أصول الشريعة، اسم المؤلف: إبراهيم بن موسى الشاطبي اللخمي الغرناطي المالكي، دار النشر: دار المعرفة - بيروت، تحقيق: عبد الله دراز.
- ٥٥- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، اسم المؤلف: شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٩٩٥، الطبعة: الأولى، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبدالموجود.
- ٥٦- النزعة العقلية في فلسفة «ابن رشد»، اسم المؤلف: عاطف العراقي، دار النشر: دار المعارف، الطبعة الرابعة ١٩٨٤م.
- ٥٧- نقد فكر الفيلسوف ابن رشد الحفيد، على ضوء الشرع والعقل والعلم - دراسة نقدية لكشف حقيقة فكر ابن رشد-، المؤلف: الدكتور خالد كبير علال، - دار المحتسب - ٢٠٠٨/١٤٢٩.
- ٥٨- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، اسم المؤلف: إسماعيل باشا البغدادي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٣ - ١٩٩٢.



فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة، وفيها: أهمية الرجوع للوحي المعصوم، وأهداف البحث ومنهجه والدراسات السابقة	٥
التمهيد	١٣
المبحث الأول: المطب الأول: ترجمة «ابن رشد»	١٥
المطلب الثاني: مؤلفاته، وكيف نحكم على «ابن رشد» من خلالها	١٩
المبحث الثاني: أهمية الكتابة حول «ابن رشد»	٢٣
المبحث الثالث: مكانة الفلسفة اليونانية والمنطق الأرسطي في الشرق والغرب	٢٧
الفصل الأول: التأويل وموقف «ابن رشد» منه	٣٥
المبحث الأول: «ابن رشد» والتأويل	٣٩
المبحث الثاني: التصريح بالتأويل للجمهور عند «ابن رشد»	٤٤
المبحث الثالث: انقسام الشرع إلى ظاهر وباطن عند «ابن رشد»	٥٠
الفصل الثاني: «ابن رشد» وعلوم الشرع	٥٥
المبحث الأول: «ابن رشد» والاجماع	٥٧
المبحث الثاني: ما أثبتته «ابن رشد» مما يوافق الشرع، وتخيله	٦٣
المبحث الثالث: كتاب (بداية المجتهد ونهاية المقتصد)	٦٩
الفصل الثالث: «ابن رشد» والفلسفة اليونانية	٧٧
المبحث الأول: منهج «ابن رشد» في كتابه «فصل المقال»	٧٩
المبحث الثاني: منزلة «أرسطو» وفلاسفة اليونان عند «ابن رشد» ودفاعه عنهم	٨٨
المبحث الثالث: موافقة «ابن رشد» في الإلهيات للفلاسفة اليونان	٩٦

الصفحة

الموضوع

١١٣ الخاتمة
١١٥ قائمة المراجع
١٢٣ فهرس الموضوعات

